



**تطوير التعليم الثانوي الأزهرى في ضوء البعد
الاجتماعى لاستراتيجية التنمية المستدامة
‘رؤية مصر 2030‘ (رؤية تحليلية)**

إعداد

أ/ مهران سعد الميهي عبداللطيف

مدرس مساعد بقسم أصول التربية – كلية التربية – جامعة الأزهر بالقاهرة

أ.د/ سمير عبد القادر خطاب

أستاذ أصول التربية – كلية التربية – جامعة الأزهر بالقاهرة

أ.د/ محمد عبد السلام العجمي

أستاذ أصول التربية – كلية التربية – جامعة الأزهر بالقاهرة

تطوير التعليم الثانوي الأزهرى في ضوء البعد الاجتماعي

لاستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" (رؤية تحليلية)

مهران سعد الميهي عبد اللطيف*، سمير عبد القادر خطاب، محمد عبد السلام العجمي

قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر بالقاهرة

*البريد الإلكتروني للباحث الرئيس: Mahranalmiyy.488.el@azhar.edu.eg

ملخص:

هدف البحث التعرف على ملامح استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، بالإضافة إلى التعرف على مشكلات التعليم الثانوي الأزهرى، ووضع بعض المقترحات لتطوير التعليم الثانوي الأزهرى. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف وتحليل واقع التعليم الثانوي الأزهرى، كما استخدم البحث منهج التحليل النقدي بهدف الكشف عن الأسباب الكامنة خلف الظاهرة موضوع البحث، وذلك من خلال تحليل نقدي للبعد الاجتماعي لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030. توصل البحث إلى نتائج مهمة من شأنها أن تعمل على تطوير التعليم الثانوي الأزهرى منها: توجيه النظر لأهمية التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، وتدعيم الوعي والاهتمام بالقضايا الاقتصادية والسياسية والبيئية المرتبطة بالتنمية المستدامة، واستحداث مقررات جديدة تتواءم مع متطلبات سوق العمل، وتطوير المناهج بما يتيح للطلاب فرص كافية للابتكار والإبداع والتفكير الناقد، وإعادة إحياء المراكز الاستكشافية في المدارس لدعم المواهب، وتوفير فرص التنمية المهنية المستدامة للمعلمين للارتقاء بالمستوى التعليمي لديهم، وتوفير مصادر التمويل اللازمة لتطوير البنية التحتية للمعاهد الثانوية الأزهرى، وتطبيق نظام التقويم الدوري لمستوى الطلاب استناداً للمعايير العالمية.

الكلمات المفتاحية: تطوير، البعد الاجتماعي، استراتيجية، التنمية المستدامة.



Developing Al-Azhar secondary education based on the social dimension of the sustainable development strategy: Egypt Vision 2030 (Analytical Vision)

Mahran Saad Al-Mihi Abdel-Latif*, Samir Abdel Qader Khattab, Mohammed Abdul Salam Al-Ajmi

*Corresponding author E-mail: Mahranalmihy.488.el@azhar.edu.eg

Abstract:

The aim of the research is to identify the features of the sustainable development strategy, Egypt Vision 2030, in addition to identifying the problems of Al azhar secondary education, and to introduce some proposals for the development of Al-Azhar secondary education. The research relied on the descriptive and analytical approach with the aim of describing and analyzing the reality of Al-Azhar secondary education. The research also used the critical analysis approach in order to reveal the reasons behind the subject of the research , through a critical analysis of the social dimension of the sustainable development strategy: Egypt Vision 2030. The research reached important results that would serve the development of Al azhar secondary education, including: directing attention to the importance of education to achieve sustainable development, strengthening awareness and attention to economic, political and environmental issues related to sustainable development, creating new courses that are in line with the requirements of the labor market, and developing curricula to provide students with sufficient opportunities for innovation, creativity and critical thinking, reviving the exploratory centers in schools to support talents, providing sustainable professional development opportunities for teachers to raise their educational level, providing the necessary funding sources for developing the infrastructure of Al-Azhar secondary institutes, and applying the system of periodic evaluation of students' level based on international standards.

Keywords: Development, The Social Dimension, Strategy, Sustainable Development.

تمهيد:

يحظى مفهوم التنمية المستدامة حاليًا باهتمام كبير عالميًا ومحليًا في كافة مجالات الحياة سواءً الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية بغرض رفع مستوى معيشة الأفراد الحاليين والأجيال القادمة. وتمثل استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 أهمية كبيرة في مسيرة التنمية الشاملة؛ لما لها من دور كبير في ربط الحاضر بالمستقبل والاستفادة من إنجازات الماضي. ويتبوأ الأزهر الشريف مكانة عظيمة في قلوب المسلمين عامة والمصريين بصفة خاصة، حيث نال الأزهر الشريف عبر تاريخه تقدير واحترام العالم بأسره من خلال منهجه العلمي الذي قدم للعالم أعظم حضارة عرفتها البشرية، والتي قامت على العلم وحرية الرأي وقبول الاختلاف، على الرغم من تعرضه لهجمات داخلية وخارجية تحاول النيل منه ومن علمائه؛ مما يفرض علينا بذل الجهد في محاولة لتطويره للحاق بركب التقدم العلمي.

وفي ظل التوجه الحالي نحو التنمية المستدامة أعلنت جمهورية مصر العربية رؤيتها المستقبلية لجميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وهي ما تُعرف باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 كخطة عمل وطنية مستقبلية، وتأكيداً على أن جميع المشاريع المستقبلية للدولة يجب أن تتجه نحو الاستدامة. ولكي يوضع المجتمع المصري في سياق الحضاري فلا بد من تنمية مستدامة وإلا سيكون عالمة على الأمم والشعوب والمجتمعات، ويتطلب هذا أن تتوجه جميع المؤسسات والمنظمات في الدولة وجميع الأفراد والكيانات إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويُعد هذا هو المخرج من أزماتنا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ويعد التعليم المدخل الرئيس لتحقيق تقدم وتطوير المجتمع باعتباره أداة التنمية وفي مقدمتها قطاع التنمية البشرية، والتي تركز برامجها بشكل خاص على النهوض بخدمات التعليم وتطويرها لتواكب متطلبات العصر، وتعتبر الاستدامة والحفاظ على موارد مصر للأجيال القادمة من أهم الأمور التي تحرص عليها الدولة المصرية في إطار السعي نحو تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، والنظام التعليمي المصري مطالب بالقيام بدور فعال في تحقيق رؤية مصر 2030، وذلك من خلال تنمية رأس المال البشري المتمثل في الطلاب وإعدادهم ليكونوا عنصرًا رئيسًا في تنفيذ الرؤية، كما أنه مطالب وفقًا لرؤية 2030 بتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية للتنمية في جميع مجالات الحياة، وتلبية حاجات المجتمع المصري، وكذلك تكييف مخرجات التعليم لتحقيق المتطلبات الأساسية المستقبلية بما يحقق التنمية ويلبي حاجات سوق العمل.

ويعاني التعليم الأزهرى شأنه شأن باقي أنظمة التعليم في مصر العديد من المشكلات التي تعوق دون تحقيق أهدافه، ويتضح ذلك من خلال عرض بعض الدراسات السابقة ذات الارتباط بموضوع البحث.

الدراسات السابقة Previous Studies

تعددت الدراسات والبحوث التي عنيت بالتعليم الأزهرى قبل الجامعي، والتنمية المستدامة ورؤية مصر 2030، وفيما يلي يقوم الباحث بعرض لأهم هذه الدراسات والبحوث:

استهدفت (حامد، 2018) وضع استراتيجية مقترحة لمدارس الموهوبين رياضياً في ضوء رؤية مصر 2030 وذلك من خلال: التحليل الاستراتيجي SWOT Analysis للبيئة الداخلية والخارجية بمدارس الموهوبين رياضياً. تم تحديد الرؤية والرسالة والأهداف ومؤشرات الأداء واختيار البديل الاستراتيجي المناسب ثم تحديد آليات تنفيذ وتقييم الاستراتيجية المقترحة لمدارس الموهوبين رياضياً في ضوء رؤية مصر 2030. استخدم الباحث المنهج الوصفي، كما قام الباحث باستخدام أسلوب المسح الشامل لثلاث فئات، وهي موجبي العلوم، ومديري وكلاء مدارس الموهوبين رياضياً. بلغ إجمالي عينة الدراسة (235) فرداً. استخدم الباحث استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات، واستخلص الباحث أسباب القصور في تحقيق أهداف مدارس الموهوبين رياضياً، ثم عزز نقاط القوة وعالج نقاط الضعف، واستغل الفرص وتجنب التهديدات في كل من البيئة الداخلية والخارجية لمدارس الموهوبين رياضياً.

هدفت دراسة (عابدين، 2018) وضع تصور مقترح لإعداد شيوخ المعاهد الأزهرية واختيارهم في ضوء الفكر الإداري المعاصر من خلال تحليل واقع إعداد شيوخ المعاهد الأزهرية واختيارهم طبقاً للوائح والقوانين ورصد الواقع الميداني لإعداد شيوخ المعاهد الأزهرية، وكذلك وضع آليات تنفيذ التصور المقترح لإعداد شيوخ المعاهد الأزهرية واختيارهم في ضوء الفكر الإداري المعاصر. استعانت الدراسة بالاستبانة كأداة للدراسة الميدانية لتطبيقها على عينة عشوائية من شيوخ المعاهد الابتدائية والإعدادية والثانوية للوقوف على واقع إعدادهم واختيارهم وكيفية تطويره في ضوء الفكر الإداري المعاصر. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة منها: أن شيخ المعهد غير معد كقائد تربوي وإداري بقدر ما هو معد كمعلم، سواء من الناحية الشخصية أو المعرفية أو العملية، ومن ثم فهو في حاجة ماسة إلى الإعداد العلمي والتربوي والإداري لتأدية مهام وظيفته. يحتاج معظم شيوخ المعاهد إلى إعادة التدريب حتى تتمكن من اكتساب الخبرات والمهارات الإدارية والقيادية الملائمة لعصر التكنولوجيا وثورة المعلومات والخصخصة والتكتلات الاقتصادية.

وقد هدفت دراسة (نجدي، 2015) التعرف على مشكلات التعليم الثانوي الأزهرى للفتيات، والسعي إلى وضع الحلول المقترحة للتغلب على هذه المشكلات من أجل تحقيق الأهداف المنشودة، وقد استخدمت الباحثة منهج دراسة الحالة معتمدة في جمع البيانات على ملاحظة عينة من الطالبات بالتعليم الثانوي الأزهرى بمعهد فتيات شبين القناطر بمحافظة القليوبية، بالإضافة إلى استمارة مقابلة اشتملت على ثلاثة محاور تتفق مع ما جاء بالإطار النظري ومع أهداف الدراسة الميدانية. توصلت الدراسة إلى نتائج، أهمها: عجز المناهج بنمطها التقليدي عن مجاراة التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية وانفصالها عن الواقع المحيط. قصور المناهج عن الوفاء بحاجات ومتطلبات الطالبات من ناحية، وعن متطلبات المجتمع من ناحية أخرى.

وتناولت دراسة (السيد، 2013) وضع تصور لتطوير التعليم الثانوي الأزهرى في ضوء بعض تحديات العصر من خلال رصد أهم تحديات العصر، سواء العالمية أو المحلية التي تواجه التعليم الثانوي الأزهرى، والتعرف على تطوره التاريخي وواقع التعليم الثانوي الأزهرى من الناحية الكمية والكيفية لتحديد نواحي القصور به، والتعرف على بعض الخبرات العالمية في تطوير التعليم الثانوي الأزهرى والاستفادة منها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأسلوب التحليل النقدي، كما استخدمت الدراسة المقابلة المقننة كأداة لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بمشكلة الدراسة مع بعض قيادات ومسؤولي وموجهي التعليم الثانوي الأزهرى. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: أن نظام التشعب الحالي بالتعليم الثانوي الأزهرى غير ملائم في ضوء تحديات الألفية الثالثة. وجود قصور في مقررات وخطط الدراسة بالتعليم الثانوي الأزهرى والتي تحول دون تحقيق أهدافها، بسبب الازدواج في المناهج وعدم مساهمتها للقضايا والمعارف الجديدة في ضوء تحديات الألفية الثالثة. عدم ملاءمة واقع إعداد وتنمية المعلم بالتعليم الثانوي الأزهرى الحالي.

وأوضحت دراسة (جمعة، 2013) واقع وتحديات التنمية المستدامة، واستعراض أهم المعوقات التي تحول دون نجاح الجهود العربية والإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء آلية مقدمة لتوظيف المنهج التنموي الإسلامي لدعم أسس التنمية المستدامة داخل مؤسسات إعداد المعلم في مصر، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: لا زالت جهود التنمية المستدامة في عالمنا العربي الإسلامي بحاجة إلى دعم وتطوير وإصلاح لمسيرة التحديات العالمية، وخصوصاً من خلال إعداد المعلمين داخل مؤسسات الإعداد، فضلاً عن تطوير كليات التربية باعتبارها مؤسسات إعداد المعلمين والتي لم تقم بدورها الأكمل لإعداد المعلمين إعداداً يتناسب مع القرن الحادي والعشرين.

أما دراسة (وهبة، 2005) فهدف إلى التعرف على واقع اكتشاف ورعاية الطلاب المتفوقين بالتعليم الثانوي الأزهرى. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة بهدف رصد واقع اكتشاف ورعاية الطلاب المتفوقين بالتعليم الثانوي الأزهرى من خلال مختلف عناصر العملية التعليمية. وتوصلت الدراسة لنتائج، أهمها: لا توجد معاهد أزهرية أو فصول أو برامج تربوية خاصة بالمتفوقين. لا تنص أهداف التعليم الثانوي الأزهرى مباشرة على اكتشاف ورعاية المتفوقين به. لا تتوافر أساليب لاكتشاف ورعاية الطلاب المتفوقين بالتعليم الثانوي الأزهرى. قلة توافر أفراد متخصصين لتولى مسئولية العمل مع الطلاب المتفوقين سواء على المستوى الإدارى أم على المستوى التعليمي.

يتضح من خلال الدراسات السابقة وجود بعض المشكلات الخاصة بالتعليم الأزهرى قبل الجامعي، كما تفيد هذه الدراسات أيضاً في توضيح مشكلة البحث وتساهم في وضع مقترحات لتطوير التعليم الثانوي الأزهرى.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

يعاني التعليم الثانوي الأزهرى العديد من المشكلات سواء التقنية أو الإدارية أو المالية، وعلى الرغم مما يحمله التعليم الثانوي الأزهرى من خصائص تجعل له الريادة وتزيد من أهميته في ظل العديد من التحديات الراهنة التي تحاول تشتيت وتفثيت المجتمع والمتمثلة في تحديات عالمية وعلى رأسها العولمة وتداعياتها السياسية والثقافية والاقتصادية، وتحديات محلية وعلى رأسها

العنف والتطرف التي تؤثر بدورها على التعليم الأزهرى، وتؤكد الحاجة إلى تطوير التعليم الأزهرى مزيداً من العناية والبحث لاسيما مع توجه الإزادة السياسية في مصر نحو تطوير التعليم من خلال وضع رؤية لتطوير التعليم حتى عام 2030. لذا جاءت هذا البحث لتحاول تطوير التعليم الثانوي في ضوء رؤية مصر 2030 من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما الملامح العامة لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030؟
2. ما الأطر التحليلية للبعد الاجتماعي باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030؟
3. ما واقع التعليم الثانوي الأزهرى في مصر؟
4. ما الآليات اللازمة لتطوير التعليم الأزهرى قبل الجامعي في ضوء البعد الاجتماعي لاستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"؟

أهداف البحث:

هدف البحث إلى:

- التعرف على ملامح استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030.
- التعرف على مشكلات التعليم الثانوي الأزهرى.
- الوقوف على متطلبات وآليات تطوير التعليم الثانوي الأزهرى ورسم خطة لتطويره بما يكفل علاج المشكلات والصعوبات التي تواجهه.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خلال ما يلي:

- ❖ أهمية التنمية المستدامة، حيث تُعد هدفاً استراتيجياً للتعليم الفاعل لكونها مطلباً اجتماعياً ملحاً، وبالتالي هي مقياس لمستوى التقدم والتطور على المستويين المؤسسي والمجتمعي.
- ❖ توجيه النظر لأهمية دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة في كافة مجالاته التعليمية والاجتماعية والثقافية والإدارية والاقتصادية والصحية والبيئية من أجل التطور نحو الأفضل.
- ❖ مساهمة التعليم الثانوي الأزهرى في تحقيق التنمية المستدامة.
- ❖ كونها جاءت متزامنة مع توجهات القيادة السياسية والمسؤولين عن التعليم نحو تطوير التعليم قبل الجامعي.
- ❖ استشراف رؤى مستقبلية لمواجهة التحديات والمعوقات المرتبطة بالتعليم الثانوي الأزهرى.

منهج وأداة البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف وتحليل واقع التعليم الثانوي الأزهرى، كما استخدم البحث منهج التحليل النقدي الذي يهدف إلى الكشف عن الأسباب

الكامنة خلف الظاهرة موضوع البحث حيث يمكن تفسير وجودها، وفي هذا الشأن قام الباحث بتناول البعد الاجتماعي باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 بشكل تحليلي نقدي، وتكمن أهمية منهج التحليل النقدي فيما يمكن أن يقدم من مقترحات تُساهم في التطوير والإصلاح، وقد استفاد منه البحث الحالي في القيام برؤية تحليلية للبعد الاجتماعي باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، والاستفادة من نتائج التحليل في الوصول لآليات يمكن من خلالها تطوير التعليم الثانوي الأزهرى.

حدود البحث:

موضوعية: يتناول البحث البعد الاجتماعي في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، وسوف يتناول الباحث في هذا البحث محاور: العدالة الاجتماعية، والتعليم والتدريب، والصحة.

مؤسسي: اقتصر البحث على المرحلة الثانوية الأزهرية نظرًا لأهمية التعليم الثانوي في النظام التعليمي.

مصطلحات البحث:

الاستراتيجية Strategy

إن أصل كلمة استراتيجية يرجع للأصول اللاتينية وتسمى (Strategos) بمعنى القائد، وهي مركبة من كلمتين (Stratos) أي الجيش، و (Aga) أي يقود، ثم انتقلت إلى اللغة الفرنسية ومنها إلى الإنجليزية التي أصبحت (Strategy)(الطيب، 2003، 219). ومصطلح الاستراتيجية في التعريف التكويني يقابله لفظ فن، واستخدم لفظ الاستراتيجية أولاً في الحياة العسكرية ثم السياسية، وهي تعني فن القيادة، ووضع الخطط وتنسيقها، وتحديد الأهداف والقوة، والاتجاه الرئيس للحركة (بدوي، 1993، 411).

اتخذ مفهوم الاستراتيجية معنى أوسع وأشمل من معنى القيادة العسكرية في حالة الصراع مع العدو وأصبح يشير إلى خطة محكمة لتحقيق هدف محدد. وبسبب هذه الأصول العسكرية للمفهوم فإنه يستخدم في سياقات تتضمن نوعاً من الصراع أو التحرك نحو هدف محدد مع توقع وجود معوقات. ويتضمن السلوك الاستراتيجي التحرك نحو هدفين أساسيين هما: التخطيط والتنفيذ. ومن ثم فإن العمل الاستراتيجي في أي مجال يكون عملاً جاداً من خلال رؤية ورسالة تتضمنان الآتي (عبيد، 2008، 4-1):

- هدفًا واضحًا محددًا.
- رغبة وإصرار لبلوغ هذا الهدف.
- تحركات متتابعة للوصول إلى الهدف.
- مرونة عقلية تتمثل في توفر بدائل لكل تحرك في ضوء إمكانيته.
- وجود مقاومة مضادة لتحقيق الهدف أو إمكانية فشل التحرك نفسه وعدم فاعليته.
- خبرة وحنكة في تحديد أولويات وتتابعات التحركات.

وتعرف أيضًا بأنها: "مجموعة قرارات يتم اتخاذها في الوقت الحاضر والتي من شأنها أن تؤثر على التوجه الاستراتيجي والنجاح المستقبلي للمؤسسة، وتتضمن الاستراتيجية صناعة

القرارات الاستراتيجية المتعلقة بإيجاد وبناء وتطوير المواقع الاستراتيجية المستدامة، وتحقيق النجاح في بيئة المؤسسة وفي تسويق خدماتها ومنتجاتها أيضًا، كما تتضمن إيجاد القيمة للمؤسسة ككل من خلال القيادة الاستراتيجية والحلول المستدامة" (David, 2010, 69)

التنمية المستدامة Sustainable Development

إن وضع مفهوم محدد للتنمية المستدامة من الأمور الصعبة لكون هذا المفهوم يتطور باستمرار، ويعتقد أن التنمية المستدامة علي وجه العموم تتكون من ثلاثة مكونات أساسية هي: البيئة والمجتمع والاقتصاد. كما تعتبر الاستدامة نموذجًا للتفكير في المستقبل تتوازن فيه الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في السعي لتحقيق التنمية وتحسين مستوى المعيشة (Mckeown, 2002, 8).

ويعرف "محمد كامل شرقاوي" التنمية المستدامة بأنها "العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة" (شرفاوي، 2014، 76).

مفهوم التنمية المستدامة طبقا لاستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030

تعرف التنمية المستدامة طبقا لاستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 بأنها "هي إطار عام يقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، مركّزًا على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي" (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، 9).

التطوير Development

التطوير في اللغة مأخوذ من الفعل طَوَّرَ، وطَوَّرَ الشيء أي حوله من طَوَّرَ إلى طَوَّرَ، والطَوَّرَ هو الحالة، ويقصد به الإنماء والارتقاء أو تحسين الشيء المراد تطويره (ابن منظور، 623). وعرف لونجمان Longman التطوير بأنه: "عملية الزيادة، أو النماء، أو التحسن، أو زيادة الأهمية، أو ما ينتج من تلك العمليات" (Longman, 2000, 180).

ويعرف التطوير في الاصطلاح بأنه: "مجموعة من التغييرات التي تحدث في نظام تعليمي معين بقصد زيادة فاعليته أو جعله أكثر استجابة لحاجات المجتمع ومطالبه. وقد يكون التطوير جزئيًا، يشمل جانبًا من النظام مما يجعله تجديدًا لإدخال مستحدثات جديدة، أو يكون جذريًا شاملاً يشمل نظام التعليم (أهدافه- خططه- مناهجه)، بما يرقى بهذا التطوير إلى مستوى الإصلاح الشامل" (حافظ؛ البحيري، 2007، 29).

المفهوم الإجرائي Procedural Concept of the Research

يعرف الباحث تطوير التعليم الثانوي الأزهرى في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 إجرائيًا بأنه: مجموعة الأسس والمفاهيم والأنشطة العملية التي ترتقي بالتعليم الثانوي الأزهرى من حيث الأهداف والمناهج والوسائل، ... وغيرها، في ضوء الرؤية المستقبلية العامة للدولة (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030) للنهوض بالتعليم

لتخريج جيل مزود بالمعارف والقيم والمهارات لمواجهة الحياة وتنمية الهوية الوطنية لديهم، ومن ثم مواطنين منتجين مشاركين في الخدمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

الإطار النظري:

أولاً: الأطر التحليلية للبعد الاجتماعي باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030

يشتمل البعد الاجتماعي في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2020 على عدد من المحاور، تشمل العدالة الاجتماعية، والصحة، والتعليم والتدريب، والثقافة. وسوف يقوم الباحث بتناول كل بعد منها بالتفصيل:

الرؤية الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية حتى عام 2030

تتمثل الرؤية الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية حتى عام 2030 في بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة، ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 115).

وتعد العدالة الاجتماعية قيمة سامية وغاية عظمى تنشدها المجتمعات الإنسانية على مر العصور والأزمنة، وتعد العلاقة بين التعليم والعدالة الاجتماعية في شكلها الظاهر علاقة جزء بكل أو خاص بعام، كما أنها علاقة تأثير وتأثر متبادلة، فلا تتحقق العدالة الاجتماعية في مجتمع ما دون أن تتحقق في التعليم، ولا يمكن أن تتحقق العدالة في التعليم في غياب سياسات العدالة الاجتماعية الشاملة للمجتمع كله، وبالتالي لا يمكن أن يحدث إصلاح تربوي بعيداً عن الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي (عبد الحى، 2016، 599-600).

ويرى الباحث أنه ينبغي تحقيق العدالة الاجتماعية بين طلاب التعليم الأزهرى والتعليم العام، فالملاحظ أن الإعلام يقوم بتسليط الضوء على الثانوية العامة أكثر من الثانوية الأزهرية، كما يقترح الباحث أيضاً توفير الرعاية الصحية لجميع العاملين في التعليم الثانوي الأزهرى وتضمين أسرهم في هذا الشأن، وينبغي أيضاً زيادة مخصصات التعليم من الناتج القومي المحلي حيث أن النسبة المخصصة للتعليم قبل الجامعي من الناتج القومي المحلي طبقاً لدستور 2014 المعدل تقدر بـ 4% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية (دستور 2014 جمهورية مصر العربية 2014، 11). ويؤكد هذا ارتفاع نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الإنفاق العام حيث وصل عام 2020/2019 ما يعادل 8.4% مقابل 8.1% عام 2019/2018م (الكتاب الإحصائي السنوي، 2020، 162).

وتعد العلاقة بين التعليم والعدالة الاجتماعية في شكلها الظاهر علاقة جزء بكل أو خاص بعام؛ بمعنى أن التعليم أحد الحقوق التي تضمنتها موائيق العدالة الاجتماعية لمواطنيها، والتي تسعى إلى إتاحة هذا الحق في إطار من المساواة العادلة والحريات المنضبطة، إلا أن

العلاقة بينهما في جوهرها علاقة تأثير وتأثر متبادلة؛ فلا تتحقق العدالة الاجتماعية في مجتمع ما دون تحقيق العدالة في التعليم (عبد الحى، 2016، 599-600).

ويعتبر التعليم الجيد حقاً من حقوق الإنسان الذي يكفل للتلاميذ استثمار أقصى إمكاناتهم وهي استراتيجية مؤكدة لبناء مجتمع قائم على المعرفة والعدالة الاجتماعية وبناء مواطنة تعود إلى مجتمع ديمقراطي، ومما هو جدير بالذكر أن التعليم المصري يعاني من غياب العدالة الاجتماعية عن سياساته (فرج، 2012، 6). وينبغي أن تؤدي الإدارة المدرسية أدواراً من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية في البيئة المدرسية. ومن أهم هذه الأدوار ما يلي (فريجات، 2018، 483-485):

- إشاعة الإنصاف والمساواة بين الطلبة في البيئة التعليمية.
- توعية الطلبة بالحس الاجتماعي.
- تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة.
- ترسيخ المعايير والضوابط السلوكية لتحقيق العدالة الاجتماعية بين الطلبة.
- تهيئة الاستقرار التعليمي للطلبة.

الرؤية الاستراتيجية للصحة حتى عام 2030

تستهدف الرؤية الاستراتيجية للصحة حتى عام 2030 أن يتمتع المصريون بالحق في حياة صحية سليمة آمنة، من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية الشاملة، والتدخل المبكر لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين، ويحقق رضا المواطنين والعاملين في قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية والوقائية عربياً وإفريقياً (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 127).

ولكي تصبح المدرسة معززة للصحة، ينبغي الاهتمام ببعض الأمور المعززة للصحة، ومنها: التربية الصحية، والبيئة المدرسية، والخدمات الصحية، والتغذية الصحية السليمة، والإرشاد النفسي، والتربية البدنية، ويتطلب هذا تغيير التوجه، وتحسين السلوك وفق المحتويات الصحية في المنهج المدرسي والنشاطات المدرسية، وترسيخ مفهوم المدرسة المعززة للصحة لدى الطلاب والعاملين بالمدرسة. وكذلك التأكد من وجود إجراءات حماية الطلاب من المخاطر والتأكد من سلامة البيئة المدرسية، وأمنها والمحافظة على نظافتها، وتوفير الظروف المثلى للتحصيل المدرسي (المواش، 1438.40).

وينبغي توفير الخدمات الصحية التي تشمل الخدمات الوقائية والاكتشاف المبكر للأمراض والإسعافات الأولية، ورعاية الطلاب ذوي الأمراض المزمنة والاحتياجات الخاصة، وتوفير الخدمات الصحية للطلاب، ويجب كذلك الاهتمام بعملية الإرشاد النفسي للطلاب، وتشمل الخدمات الوقائية والمشورة للمشكلات النفسية والسلوكية ذات الأولوية، وتقديم خدمات الاكتشاف المبكر والخدمات العلاجية، كما تعتبر التربية البدنية تربية شاملة للطلاب،

وتهدف إلى تنمية مهارات وسلوكيات الطلاب لممارسة الأنشطة البدنية في إطار المشاركة والتعاون، وإكساب الطالب بعض مفاهيم السلامة المتعلقة بممارسة النشاط البدني، وتكوين شخصيته وإكسابه السلوكيات المؤدية لضبط النفس وتعزيز الثقة لديه (المواش، 1438، 41).

ويرى الباحث أنه ينبغي تطبيق نظام صحي متكامل وشامل ومتميز لجميع الطلاب والمعلمين والعاملين في الحقل التعليمي، يشتمل هذا النظام الصحي على توفير الإجراءات الخاصة بحماية الطلاب من المخاطر، وكذلك توفير بيئة آمنة تساعد على التحصيل المدرسي لجميع الطلاب، ويجب أيضاً توفير رعاية صحية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وتضمن المفاهيم الصحية في المقررات الدراسية وحث المعلمين على إرشاد الطلاب وتوعيتهم بها.

الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام 2030

تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام 2030 "إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي كفاء وعادل، مستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة، وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتر بذاته، ومستنير ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية" (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 139).

والرؤية بهذا المعنى تؤكد على مبادئ أساسية تتسق مع دستور مصر 2014 واستراتيجية وزارة التربية والتعليم 2014-2030، حيث تتفق جميعاً على حق المواطن المصري في الحصول على التعليم بمواصفات محددة، تضمن تنافسية عالمية: الكفاءة والاستدامة والبرونة والتمركز حول المتعلم، بما يحقق مخرجا تعليميا متكاملًا في شخصيته، ويستثمر إمكاناته ويمتكن من التعامل مع مجتمع المعرفة، هذا في إطار العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية (الطاهر، 2018، 75).

وتنطبق هذه الرؤية الاستراتيجية على أنواع التعليم الثلاثة: التعليم العام والفني أو التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي، ولكن تختلف هذه الأهداف الاستراتيجية لكل نوع من أنواع التعليم وكذا مؤشرات قياس الأداء والبرامج التي تساعد على تحقيقها (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 139).

ويلاحظ أن أنواع التعليم الثلاثة (العام والفني والعالي) تتفق في الأهداف الفرعية المنبثقة من الهدف الاستراتيجي الأول للرؤية الاستراتيجية للتعليم في 2030م الخاص بتحسين جودة نظام التعليم بما يتوافق مع النظم العالمية، فكلها تتطلب الاهتمام بتفعيل قواعد الجودة والاعتماد وتنمية مهنية للعاملين بها، مع ضرورة تطوير المناهج الدراسية والبرامج التدريبية، فضلاً عن أهمية البنية التنظيمية وتطويرها لتقديم خدمة تعليمية وتدريبية مميزة، إضافة إلى ضرورة التوصل لصيغ تكنولوجية فعالة لإتاحة مصادر متعددة للمعرفة، مع توفير بنية تحتية داعمة للتعليم وتطوير أساليب التقويم بتبني منظومة التقويم الشامل (الطاهر، 2018، 77).

وتتواءم الرؤية والأهداف الاستراتيجية للتعليم والتدريب مع الهدف الرابع من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، والذي ينص على "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع

وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع (الأمم المتحدة، 2015). وتتوافق أيضا الغايات المختلفة للهدف الرابع من الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالتعليم وإتاحته للجميع ومراعاة الفروق المختلفة في الإتاحة (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 139).

وبناء على ما سبق فإن الأمر يتطلب الاهتمام بجودة نظام التعليم بالمرحلة الثانوية الأزهرية؛ لكي تتوافق مع النظم العالمية، ولكي يتم هذا فإنه ينبغي الاهتمام بتطوير جميع العناصر العملية التعليمية، وكذلك البرامج التدريبية، وأن يتغير نمط التعليم التقليدي إلى تعليم متطور متمركز حول المتعلم، وتوفير فرص التعلم مدى الحياة لجميع الطلاب.

أ- الأهداف الاستراتيجية للتعليم العام الأساسي حتى عام 2030

تهدف الرؤية الاستراتيجية إلى مخاطبة جانبي العرض والطلب، وتمكين نظم الحوكمة وتفعيل دورها في التخطيط والمتابعة والتنفيذ. ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الخدمات التعليمية عندما يشعر المواطنون بالقيمة المضافة الحقيقية من العملية التعليمية. من خلال توفير تعليم يتصف بجودة عالية على مستوى المعلم، والمناهج ومسايرة نظم التعليم والتعلم للمعايير العالمية، مما يزيد من تنافسية النظام التعليمي. أما جانب العرض، فيتطرق إلى توفير التعليم لجميع الطلاب دون تمييز، ويشمل الإناث والذكور، والريف والحضر، وذوي الاحتياجات الخاصة والمتفوقين والموهوبين، إلى جانب مبدأ الحوكمة الذي يضمن وضوح دور وزارة التربية والتعليم، والهيئات المختلفة في التخطيط والمتابعة والتنفيذ دون تضارب في المصالح. ومن ثم تم اختيار ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية تحتوي على أهداف فرعية، تحدد التوجه الاستراتيجي للتعليم قبل الجامعي حتى عام 2030 (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 139).

ولكي يحقق التعليم الثانوي الأزهرى تنافسية مع نظم التعليم الأخرى. فإن هذا يتطلب توفير تعليم ذا جودة عالية على مستوى جميع عناصر العملية التعليمية من معلمين، وطلاب، ومناهج، وسبل إدارة، وغيرها، وكذلك تفعيل مبدأ الحوكمة في عمليات التخطيط والمتابعة والتنفيذ بما يحقق تحسين وتطوير التعليم الثانوي الأزهرى. ويمكن الإشارة إلى أهداف التوجه الاستراتيجي للتعليم قبل الجامعي حتى عام 2030 من خلال إبراز الأهداف وإجراءات تحقيقها ويظهر ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول (1)

يوضح الأهداف الرئيسية والفرعية للتوجيه الاستراتيجي للتعليم قبل الجامعي حتى عام 2030

الهدف الرئيس	الأهداف الفرعية
تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية	○ تفعيل قواعد الجودة والاعتماد المسيرة للمعايير العالمية.
	○ تمكين المتعلم من متطلبات ومهارات القرن الواحد والعشرين.
	○ التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين.
	○ تطوير المناهج بجميع عناصرها بما يتناسب مع التطورات العالمية والتحديث المعلوماتي مع مراعاة سن المتعلم واحتياجاته البيولوجية

الهدف الرئيس	الأهداف الفرعية
	والنفسية، بحيث تكون المناهج متكاملة وتسهم في بناء شخصيته.
	○ تطوير البنية التنظيمية للوزارة والمديريات والإدارات التعليمية والمدارس، بما يحقق تحسين الخدمة التعليمية المقدمة.
	○ التوصل إلى الصيغ التكنولوجية الأكثر فعالية، في عرض المعرفة المستهدفة وتداولها بين الطلاب والمعلمين.
	○ توفير بنية تحتية قوية داعمة للتعليم (معامل - مكتبات - اتصال بالإنترنت - مرافق لممارسة الأنشطة، وخلافه).
	○ تطوير منظومة التقييم والتقويم في ضوء أهداف التعليم وأهداف المادة العلمية، والتركيز على التقويم الشامل (معرفةً - مهاريًا - وجدانيًا) دون التركيز على التقويم التحصيلي فقط.
إتاحة التعليم للجميع دون تمييز	○ توفير الاحتياجات الدراسية اللازمة لكل مرحلة تعليمية بما يراعي التفاوت في الاحتياج على المستوى المحلي (المديريات والإدارات التعليمية).
	○ تحجيم ظاهرة التسرب في مراحل التعليم المختلفة.
	○ توفير بيئة شاملة داعمة لدمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي وتطوير جودة مدارس التربية الخاصة بالمتعلمين ذوي الإعاقة الحادة والمتعددة.
	○ تزويد المتعلمين الموهوبين والفائقين بتعليم عال في جودته النوعية في مجالات المعرفة والمهارات المتقدمة بجميع مراحل التعليم قبل الجامعي.
تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم	○ تحسين مؤشرات التعليم في تقارير التنافسية الدولية.
	○ تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.
	○ تحسين مستوى تعلم العلوم والرياضيات ومهارات التواصل وتوظيف التكنولوجيا لتصبح منافسة دوليًا.
	○ توفير بنية أساسية قوية بالمدارس (تشمل المعامل والمكتبات والملاعب والمرافق وخلافه) تتيح فرص تعليمية متكافئة لجميع المتعلمين.

المصدر: استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030

وفيما يلي تناول كل هدف من الأهداف الرئيسية والفرعية للتوجيه الاستراتيجي للتعليم قبل الجامعي حتى عام 2030 بشكل تحليلي نقدي.

الهدف الأول: يختص بجودة النظام التعليمي ككل، ويشمل ذلك تطبيق قواعد الاعتماد والجودة العالمية؛ من خلال الاعتماد المحلي للمدارس من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مما يتطلب تغيير معايير الاعتماد المحلية؛ لتساير المعايير العالمية (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 140).

وتتمثل الاحتياجات الأساسية لمرحلة التعليم الأساسي فيما يلي: الجودة التي تتفق مع المعايير العالمية والتي تمكن الدارسين من استيعاب المهارات اللازمة للقرن الحادي والعشرين؛ وصياغة خطة التنمية المهنية المستدامة والشاملة للمعلمين، وبناء نظم حديثة للمواد الدراسية ذات شمولية ومواكبة للتيار العالمي، وأن تتكيف مع الاحتياج الفعلي المتزايد والمستمر للدارسين ومساعدتهم على تشكيل شخصيتهم، وإصلاح نظم آلية المؤسسات التعليمية؛ من أجل توفير أفضل الخدمات التعليمية للمواطنين، والتعزيز من استخدام وسائل التقنية العملية؛ من أجل الحصول على المعرفة واستخدامها بطرق أكثر سلاسة، ورفع كفاءة البنية التحتية من مختبرات، ومكتبات، وشبكات الإنترنت، وغيرها من المرافق التابعة للتدريس، والتطوير على أسس تقييم وتقدير أهداف الدراسة، وليس فقط تقييم النتائج، بل التركيز على تقييم شامل للقدرة المعرفية والمهارات العملية (لينغ تاو، 2018، 71).

ويعد هذا الهدف ذو أهمية كبيرة، إلا أنه قد تجاهل التطوير التنظيمي وكذلك التغيير المؤسسي الذي يطرأ على التعليم الثانوي، كما أغفلت الرؤية أيضاً النظر في السلم التعليمي للتعليم قبل الجامعي والتي لا تتماشى حالياً مع ما يمتلكه الطلاب في هذه الفئة العمرية من مهارات وسمات.

وقد بلغ عدد المعاهد الأزهرية التي حصلت على الاعتماد في الفترة من 2010/2009 وحتى عام 2015/2014م (64) معهداً بنسبة (11%)، بينما بلغ عدد المعاهد التي حصلت على الاعتماد في الفترة من 2016/2015م وحتى عام 2020/2019م (521) معهد بنسبة (89%)، مما يُظهر اهتماماً كبيراً بسعي التعليم الأزهرى قبل الجامعي للحصول على الاعتماد، ويتطلب الأمر بذل الكثير من الجهود لاعتماد أكبر عدد من المعاهد في الفترات القادمة (قطاع المعاهد الأزهرية: وحدة الجودة).

وفيما يتعلق بالتنمية المهنية للمعلمين: فإن المعلمين يحتاجون إلى نظام دعم واضح للوصول إلى جودة عالية في التدريس، بالإضافة إلى منحهم الوقت الكافي لتنمية قدراتهم ومهاراتهم المهنية؛ حيث إن التنمية المهنية تتطلب أساساً لقوة عمل مؤهلة وفعالة. وتشمل التنمية المهنية للمعلم منح الوقت الكافي للتحضير، والتخطيط المشترك للدروس والوقت المخصص للتنمية الشخصية، والقيام بالتجارب التعليمية الفعالة، وهو الشيء الذي يتطلب تكاتف جميع الجهات المعنية. كما يجب أن يأخذ المعلم على عاتقه مسؤولية تنمية ذاته مهنيًا، وتحسين مهاراته ومعرفته في هذا المجال، والملاحظ أنه لا يتم النظر إلى التنمية المهنية على أنها ضرورة، ولكن تعتبرها المدارس رفاهية، ولا يتم الاهتمام بها والإنفاق عليها بالقدر الكافي (عبد الجيد، عمران، 2010، 146).

وينبغي توظيف المستحدثات التقنية في العملية التعليمية والتي تعتبر من أهم مصادر التعلم، وتعرف بأنها "كل جديد ومستحدث في مجال استخدام، وتوظيف تطبيقات الثورة المعلوماتية والتقنية المعاصرة في العملية التعليمية"، ويشمل ذلك: الحاسب الآلي، والإنترنت، والمقرر الإلكتروني، والكتاب، والكتاب الإلكتروني، والكتاب المرئي، ومؤتمرات الفيديو، وبرامج الأقمار الصناعية، والنصوص والصور البيانية عن بعد، والمؤتمرات المسموعة، والفيديو التفاعلي، والفصل الافتراضي، والتعلم عن بعد، والفصول الذكية (الشايح، 1436، 20).

الهدف الثاني: يختص بتوفير تعليم بجودة عالية لكافة الطلاب. ويتضمن ذلك توفير الفصول الكافية في الريف والحضر، وللذكور والإناث ولجميع طبقات المجتمع. كما يشمل هذا الهدف دمج ذوي الإعاقة البسيطة في المدارس، وتوفير الرعاية اللازمة لهم وللموهوبين والمتفوقين الذين يحتاجون إلى بيئة داعمة لتعظيم الاستفادة من قدراتهم.

ويعد تحقيق التعليم الثانوي الشامل أحد الأهداف التي سيخفق المجتمع الدولي في تحقيقها إذا لم تبذل جهود إضافية (Unterhalter, 2014, 852-873). وتواجه المرحلة الثانوية شأنها شأن التعليم قبل الجامعي المصري - العديد من المصاعب والمشاكل المعقدة مما يستلزم القيام بالآتي (لينغ تاو، 2018، 73):

- تلبية مختلف متطلبات القبول بجميع المراحل، خاصة الاهتمام بالفوارق على مستوى المحافظات واحتياجاتها.
- خلق شروط داعمة تسمح للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة للالتحاق بالمدارس العامة.
- إتاحة فرص عديدة للتوظيف.
- رفع كفاءة المدارس التعليمية الخاصة للطلاب المعوقين بمختلف أنواعه.
- توفير تعليم جيد للمناطق غير الحضرية، ولفئات الأقل فقراً.

ويلاحظ أن الرؤية لم تتضمن أية أهداف عن التعليم الأزهرى، ولم تتناول أيضاً توجهات الدولة ومدى إمكانية معالجة ثنائية وازدواجية التعليم في مصر، والتجربة المعاشة وما تعانيه مصر يتطلب ضرورة توحيد التعليم العام على الأقل حتى نهاية المرحلة الإعدادية، ثم يتم التفريغ والتشعب (ثانوي عام - فني - أزهرى) بما يحقق التناغم الفكري والثقافي في مرحلة الطفولة لجميع المصريين، كما يمكن الاستفادة من مدارس وموارد التعليم الأزهرى الابتدائي والإعدادي عندما يتحول إلى تعليم عام (الطاهر، قطييط، 2018، 79).

وبما أن الرؤية قد أغفلت أهداف التعلم الأزهرى - على الرغم من أهميته الكبرى في المجتمع- فإن هذا كان منطلقاً للبحث في كيفية تطوير التعليم الثانوي الأزهرى في ضوء أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 للاستفادة منه في تحقيق التنمية المستدامة.

الهدف الثالث: يتعلق بالتنافسية Competitiveness، والتي تعتبر نتيجة لجودة وإتاحة التعليم في مصر مقارنة بالبلدان الأخرى. ويتطلب هذا تحسين مستوى مؤشرات التعليم في التقارير العالمية، مثل تقرير التنافسية العالمية وتقرير التنمية البشرية. ومن خلال ترتيب مصر في هذه التقارير، يمكن المقارنة بالبلدان الأخرى؛ لتحديد فرص التطوير واستخلاص الدروس المستفادة (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 140).

يحظى مفهوم الميزة التنافسية باهتمام كبير في العديد من الأدبيات والدراسات في مجال الاقتصاد وإدارة الأعمال في بداية الأمر، ثم انتقل الاهتمام إلى بقية المجالات العلمية والمجتمعية الأخرى حتى أصبح من أبرز سمات العصر الحديث، وحقيقة واقعية على المستوى الدولي والقومي والمؤسسي، وعنصرًا مهمًا من عناصر الأمن القومي للدول التي ترغب في تحقيق استدامة في النمو والتنمية الاقتصادية، وتحقيق مستويات معيشية مرتفعة لأفرادها (العبد اللطيف، 2020، 191).

ويتطلب تحسين قائمة المؤشرات الخاصة بالقدرة التنافسية الدولية لمرحلة التعليم الأساسي رفع مستوى الطلاب لدراسة التكنولوجيا والرياضيات وقدرة التواصل والتمرس، مما يجعلهم موهوبين وذوي قدرة تنافسية دولية، وتحسين البنية التحتية في المدارس على جميع المستويات؛ بغية توفير تعليم ذي جودة عالية. ويشير الخبراء إلى أن التفوق في مجالات العلوم الأساسية، والرياضيات يؤدي دورًا حاسمًا في تضيق الفجوة المعرفية بين مصر وغيرها من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية التي قطعت شوطًا في تحديث نظمها التعليمية وقدمت استثمارات كثيفة في بناء قاعدتها العلمية والتكنولوجية (لينغ تاو، 2018، 75).

ومن خلال استقراء الأهداف الثلاثة السابقة، يُلاحظ تكرار الهدف الخاص بتوفير بنية أساسية بالمدارس لإتاحة فرص تعليمية متكافئة، وقد تم تكراره في الأهداف الفرعية الخاصة بالهدف الاستراتيجي الثاني للتعليم العام، وكان من الأفضل وجوده في الهدف الثاني؛ لارتباطه بالإتاحة دون تمييز، كما يُلاحظ أيضًا وجود هدف إضافي لضمان تنافسية التعليم العام، يتمثل في تحسين مستوى تعلم العلوم والرياضيات والتكنولوجيا؛ باعتباره ضمن مؤشرات قياس تنافسية التعليم قبل الجامعي. ويُلاحظ أيضًا تجاهل رؤية 2030 أهمية تطوير آلية الانتقال من التعليم قبل الجامعي والانتقال للتعليم العالي، من خلال طرق عادلة ومتكافئة للجميع، مع إمكانية وجود اختبارات للقدرات بعد الاختبارات التحصيلية، والاهتمام بتعزيز الاختبارات الطلابية حسب الميول والاتجاهات، ويتم دعمها من خلال إرشاد تعليمي فاعل (الطاهر، قطيط، 2018، 80).

برامج تطوير التعليم العام الأساسي حتى عام 2030

تشتمل برامج تطوير التعليم الأساسي على برامج تتعلق بآليات التنفيذ وتشمل: برنامج تبني استراتيجية للاستثمار في التعليم، واستحداث مصادر للتمويل على مستوى الوزارة والمدرسة، برنامج تنمية الكفاءة المهنية والمهارات الفنية للمعلمين، وبرنامج تطوير منظومة تأهيل المدارس للاعتماد. وفيما يلي تناول هذه البرامج باختصار (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 146)

1. برنامج تبني استراتيجية للاستثمار في التعليم، واستحداث مصادر للتمويل على مستوى الوزارة والمدرسة:

ويهدف هذا البرنامج إلى توفير مصادر التمويل اللازمة من أجل تطوير البنية التحتية للمدارس الحالية، وإنشاء مدارس جديدة على مستوى عالٍ من الجودة، وتزويد المدارس بالموارد اللازمة، وذلك لسد فجوة التمويل من القطاع الحكومي. ويعتبر هذا البرنامج ذا تكلفة منخفضة، ومن المتوقع الانتهاء منه بحلول عام 2020 (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 146).

2. برنامج تنمية الكفاءة المهنية والمهارات الفنية للمعلمين:

ويهتم هذا البرنامج بتطوير الكفاءات المهنية والتربوية المطلوبة في التعليم من خلال وضع نظم تقويم وتطوير المنظومة المسؤولة عن تأهيلهم ورفع مستوى الكفاءة (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 147).

3. برنامج تطوير منظومة تأهيل المدارس للاعتماد:

ويسعى هذا البرنامج إلى زيادة نسبة المدارس المعتمدة عن طريق تحفيزها، سواء على النطاق الخارجي للمدرسة ككل، أو الداخلي للمعلمين والإداريين والطلاب. ويعتمد هذا البرنامج على العناصر التالية (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 147).

وبالإضافة للبرامج السابقة التي تتعلق بآليات التنفيذ، فإنه يوجد برامج أخرى تتعلق بموضوعات بعينها وتشمل برنامج تطبيق نظام الإصلاح الشامل للمناهج التعليمية، وبرنامج دمج ذوي الإعاقة البسيطة في المدارس، وبرنامج دعم المتفوقين والموهوبين، وبرنامج نظام التقييم الدوري لمستوى الطالب استنادًا إلى المعايير العالمية، وفيما يلي تناول لهذه البرامج باختصار:

1. برنامج تطبيق نظام الإصلاح الشامل للمناهج التعليمية:

ويسعى هذا البرنامج إلى إصلاح المناهج التعليمية وتطويرها وضمان تكاملها عبر المراحل التعليمية. بالإضافة إلى توفير الرقابة اللازمة من أجل ضمان جودة تطوير المناهج بما يتوافق مع المعايير الدولية (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 148).

2. برنامج وضع نظام دعم للأهالي غير القادرين:

ويهدف هذا البرنامج إلى توفير التعليم الأساسي لجميع طبقات المجتمع وزيادة التوعية بأهمية التعليم؛ مما يزيد من نسب الالتحاق، ويقلل من التسرب، والذي يؤدي في النهاية إلى محو الأمية (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 148).

3. برنامج دمج ذوي الإعاقة البسيطة في المدارس

ويسعى البرنامج لتحقيق المساواة في حقوق التعليم لذوي الإعاقة البسيطة، مع توفير أساليب التعامل الخاصة في بعض الحالات (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 149). ويعتمد هذا البرنامج على استحداث نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال الخاصة بالإعاقات المختلفة لضمان مسايرة أحدث النظم العالمية. وضع سياسات لتخصيص التمويل اللازم للدمج كجزء من الميزانية، منفصل عن موازنة التعليم لضمان استدامة جودة عمليات الدمج بالمدارس.

4. برنامج دعم المتفوقين والموهوبين:

ويهدف هذا البرنامج إلى توجيه الاهتمام إلى المتفوقين والموهوبين وتوفير البيئة الداعمة لهم (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 149). ويعتمد هذا البرنامج على تطوير معايير وأدوات اكتشاف الموهوبين والمتفوقين أكاديميًا؛ لضمان توفير البيئة المحفزة لموهبتهم. وإسناد رعاية المتميزين لإدارة متخصصة بوزارة التربية والتعليم، وتعزيز كفاءة تلك الإدارة بالتدريب والتأهيل؛ لضمان جودة عملية رعاية الموهوبين.

5. برنامج نظام التقييم الدوري لمستوى الطالب استنادًا إلى المعايير العالمية

ويهدف هذا البرنامج إلى تقييم جودة العملية التعليمية ككل، من مناهج ومعلمين وبيئة تعليمية سليمة، عن طريق تقييم مستوى الطلاب. ولذلك يقوم هذا البرنامج بتطبيق اختبارات دورية عالمية، منها TIMSS، PIRLS، على عينة عشوائية ممثلة من الطلاب من مدارس مختلفة

في محافظات مختلفة. ويعتمد هذا البرنامج على وضع سياسات للالتزام بتطبيق اختبارات TIMSS ، PIRLS بشكل دوري. تحديد نوع وشكل الامتحانات المطلوبة في اللغة العربية، واللغة الأجنبية كلغة ثانية، والعلوم، والرياضيات (إلى جانب PIRLS ، TIMSS). ولا بد أن يتم ذلك سنوياً وأن تحدد المراحل التعليمية الخاضعة للامتحان بناء على معايير عالمية (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 150).

ثانياً: واقع التعليم الثانوي الأزهرى

تعد مرحلة التعليم الثانوي من أهم المراحل في المنظومة التعليمية في جميع دول العالم، وذلك لكونها المؤهلة للتعليم الجامعي واختبارات المستقبل العملي والعلمي لطلابها، كما أن أهميتها تنبع كذلك من طبيعة المرحلة العمرية التي يعيشها طلابها، وهي مرحلة المراهقة وجذور مرحلة الشباب وما يعانیه كل المراهقين فيها من اضطرابات جسدية وعقلية ونفسية، فهي مرحلة حساسة فيها يبدأ غرس بذور الشخصية وبداية تكوين الأفكار والاتجاهات الفكرية، والسياسية، والدينية وغيرها، والتي قد يصعب تغييرها فيما بعد (البيلي، 2016، 207).

ويشغل التعليم قبل الجامعي بالأزهر بصفة عامة، والثانوي الأزهرى بصفة خاصة مكاناً بارزاً في السلم التعليمي لنظام التعليم الأزهرى، حيث تعتبر مرحلة التعليم الثانوي مرحلة متميزة من مراحل نمو المتعلمين، إذ تقع عليها تبعات أساسية وحيوية للوفاء بحاجات المتعلمين ورغباتهم وتطلعاتهم وإعدادهم، وفي نفس الوقت الوفاء باحتياجات المجتمع ومتطلباته التنموية، وبحكم وطبيعة هذه المرحلة وموقعها من السلم التعليمي فإنها تقوم بدور تربوي واجتماعي متوازن، حيث إنها تُعد طلابها مواصلة تعليمهم في الجامعة والدراسات العليا، كما تهيئهم للاندماج في الحياة العملية من خلال الكشف عن ميولهم واستعداداتهم وتنميتها بما يساعدهم على اختيار المهنة أو الدراسة التي تتناسب مع خصائصهم (رمضان، 2004، 3).

ومن الملاحظ أن أهداف التعليم الثانوي الأزهرى لم يحدث بها أي تغيير أو تعديل بعد صدور القانون (164) لسنة 1998م، رغم أن العديد من الدراسات أوصت بضرورة إعادة النظر في أهداف التعليم الأزهرى قبل الجامعي بما يتواءم ويتلاءم مع كافة المتغيرات المحلية والعالمية (المجالس القومية المتخصصة، 1999-2008). لذا كان لزاماً علينا مطالعة أهداف استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 للاستفادة منها في تطوير التعليم الثانوي الأزهرى.

ويركز نظام التشعيب بالتعليم الثانوي الأزهرى على إعداد الطلاب للتعليم الجامعي، ولا يؤهلهم للدخول إلى سوق العمل إذا ما رغبوا في الاكتفاء بهذه المرحلة والخروج للعمل، ويبدأ التشعيب في المرحلة الثانوية الأزهرية بدءاً من الصف الأول الثانوي، حيث يتم اختيار الطالب/الطالبة ما بين إحدى شعبتين العلمية أو الشعبة الأدبية. وفي العام الدراسي 2002/2001 تم إلغاء التشعيب الفرعي للشعبة العلمية والتي كانت تتضمن شعبة علمي علوم وعلمي رياضة، واقتصرت بعد ذلك على شعبة علمي العلوم فقط، والسبب في ذلك هو إحصاء الطلاب عن الالتحاق بهذه الشعبة (المجالس القومية المتخصصة، 2004، 255/2003).

أ- التحديات الأساسية التي تواجه التعليم الأساسي (قبل الجامعي) لتحقيق رؤية مصر 2030

تواجه جهود مصر لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية متقدمة في عام 2030 عددًا من المخاطر والتحديات، التي تهدد طموحات مصر لتحقيق رؤيتها المستقبلية – بالانتقال من دولة متقدمة بحلول عام 2030 – وتشمل تلك المخاطر التي تهدد جهود مصر لبناء قاعدة وطنية للبحث العلمي والتكنولوجي تدهور نوعية التعليم بشكل عام، وتراجع تعلم العلوم والرياضيات الأساسية بشكل خاص؛ نظرًا لما تمثله العلوم الأساسية من أهمية قصوى في أي بناء عصري متقدم في العلوم والتكنولوجيا. ويوجد شك كبير في مستقبل القدرة على إدارة برامج متقدمة لتكنولوجيات الطاقة والمياه والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية، وغيرها في ظل عزوف قطاع كبير من الطلاب في مراحل التعليم المختلفة عن تعلم العلوم والرياضيات الأساسية، وهي الروافد التي تضمن تغذية دائمة ومستمرة للقاعدة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا (عبد الجيد، أحمد 2010، 84).

وتنقسم التحديات الخاصة بالتعليم قبل الجامعي إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: تتميز هذه المجموعة بتأثيرها الكبير وسهولة التحكم فيها نسبيًا، ولذلك فهي تعد ذات أولوية أولى، وتشمل ما يلي (استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، 144-146).

- انخفاض في أعداد المعلمين نسبة إلى الطلاب وعدم وضوح معايير توزيعهم؛ حيث تنخفض نسبة أعداد المعلمين للطلاب، كما لا يتوافر معلمون في جميع التخصصات، وتعاني أيضًا المنظومة التعليمية من ضعف توزيع المعلمين على المحافظات المختلفة؛ مما يؤثر على جودة التعليم.
- ضعف الدور الرقابي على المناهج التعليمية والإلزام بتطويرها؛ بسبب غياب كيان مسؤول عن الرقابة على المناهج، والتأكد من تحديثها وتطويرها باستمرار لمواكبة المعايير العالمية، مما يؤدي إلى عدم التكامل في تطوير المناهج.
- ضعف المناهج التعليمية وتأخر تحديثها وتكاملها؛ حيث تعاني بعض المناهج من الجمود ونقص القدرة على مسايرة الاتجاهات الحديثة وربطها بمجتمع التعلم واقتصاد المعرفة؛ حيث لا تتيح للطلاب فرص كافية للابتكار والإبداع والتفكير الناقد، كما لا تواكب متطلبات الحياة، ومن ثم تحتاج إلى التطوير الجذري لضمان تكاملها.
- درجة استعداد المدارس للاعتماد (المتطلبات المالية والبشرية)؛ حيث قد يصعب على المدارس تطبيق معايير الجودة؛ نتيجة نقص في الموارد المالية والبشرية المدربة وقلة الكوادر المؤهلة لتطبيق تلك المعايير، مما يؤكد أهمية تقديم الدعم للمدارس.
- محدودة قدرة هيئة ضمان الجودة على القيام بدورها في الاعتماد؛ لذا تحتاج إلى الموارد المالية والكوادر البشرية عالية الكفاءة؛ لتقوم بدورها في اعتماد جميع المدارس، وفي التأكد من التزام المدارس المتقدمة للحصول على الاعتماد بمعايير الاعتماد والجودة المطورة، إلى جانب التحديث المستمر للمعايير للتأكد من مواكبتها للمعايير العالمية.

○ محدودية قدرة الأكاديمية المهنية للمعلمين في توفير ترخيص مزاولة المهنة؛ حيث تحتاج إلى الموارد المالية والكوادر البشرية اللازمة لمنح رخصة مزاولة المهنة للمعلمين، من خلال تقييم مدى التزام المعلمين المتقدمين للحصول على الرخصة بالمعايير المحددة. هذا إلى جانب ضرورة التطوير المستمر لمعايير رخصة مزاولة المهنة وتوفير التدريبات اللازمة لتمكين المعلمين من الحصول عليها.

وللتغلب على هذه التحديات ينبغي اختيار لجنة متخصصة من خبراء التربية تكون مسئولة عن الرقابة على المناهج ومتابعة تطورها وتحديثها بشكل مستمر بما يواكب المعايير العالمية، كما يجب توفير دعم مادي كاف لكل من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد المصرية، والأكاديمية المهنية للمعلمين؛ حتى يتسنى لكل منهما القيام بدورها على أكمل وجه مما ينعكس بشكل إيجابي على النظام التعليمي.

○ ضعف الجدوى الاقتصادية والتربوية من الحصول على الاعتماد؛ مما يتطلب وضع نظام حوافز لتشجيع المدارس على التقدم للاعتماد. حيث إن هناك ضعفاً للحوافز والعائد الاقتصادي (المادي)، والتربوي (مثل برامج وشهادات التقدير) من الحصول على الاعتماد.

○ محدودية أعداد المتخصصين النفسيين والاجتماعيين المدرسين، إلى جانب دور المدرسة كأساس للعملية التعليمية، فإن المدرسة لها أيضاً دور تربوي لا يمكن تجاهله؛ حيث يقضي الأطفال معظم وقتهم في المدرسة، ويتعرضون لعوامل كثيرة تؤثر على خصائصهم الاجتماعية والنفسية؛ لذلك فإن غياب المتخصصين النفسيين والاجتماعيين المدرسين يمثل تحدياً مهماً، وبصفة خاصة في حالة ذوي الإعاقة الخاصة.

○ محدودية الوسائل التعليمية المتاحة لذوي الإعاقة تؤدي إلى ضعف التجهيزات بالمدارس لاستقبال ذوي الإعاقة البسيطة، سواء من حيث الوسائل التعليمية والموارد اللازمة والمدرسين المتخصصين.

وللتغلب على هذه التحديات ينبغي تشجيع المعاهد والمدارس على التقدم للاعتماد مادياً ومعنوياً، ويجب كذلك تعيين متخصص نفسي واجتماعي في كل مدرسة؛ لما لهما من أدوار تربوية مهمة لا يمكن إغفالها، وفيما يتعلق بالطلاب ذوي الإعاقة، يجب توفير الوسائل التعليمية لهم داخل المدرسة وتوفير كتب مطبوعة بطريقة برايل، وتخصيص دورات مياه لهم داخل المدرسة تتوافق مع ظروفهم.

○ ضعف التشريعات الملزمة لدمج ذوي الإعاقة البسيطة؛ حيث يؤدي غياب الإلزام بدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس، وتوفير الموارد اللازمة لهم عن الإطار التشريعي للتعليم، إلى صعوبة إتاحة التعليم للجميع.

وعلى ضوء فلسفة التعليم للجميع الذي تؤيده كثير من الدول المتقدمة، ويعتبر مقياساً لتقدم الأمم والشعوب، تدخل فلسفة الاختلاف بين الأطفال حتى في المجتمع الواحد وتوحيد المسار التعليمي، واندماج ذوي الاحتياجات الخاصة مع الأطفال العاديين في التعليم العام في فصول مدمجة، حسب قواعد وأصول تربوية مهمة وموضوعية، وتحت شروط توفر كل

المتطلبات والإمكانات المادية والبشرية، التي تتمثل في إعداد معلم بشكل متكامل لجميع الجوانب العلمية والميدانية والفنية والإنسانية، والقدرة على استخدام الوسائط التعليمية والتربوية اللازمة (نصر، 2013، 56).

- الاحتياج إلى هيئات كافية لتهيئة المدارس للجودة المطورة؛ حيث تسعى الدولة لتوفير هيئات كافية لتهيئة المدارس للاعتماد وتطبيق معايير الجودة المطورة، وإتاحة التدريبات اللازمة على المعايير الجديدة.
- ضعف القوانين الملزمة بالحصول على رخصة مزاوله المهنة؛ حيث لا يتضمن الإطار التشريعي للتعليم ما يلزم المعلمين بالحصول على رخصة مزاوله المهنة كشرط للتوظيف.
- عدم إلزام دمج مرحلة رياض الأطفال ضمن مراحل التعليم الأساسي؛ حيث يبدأ التعليم الإلزامي من سن 6 سنوات، مما يبرر انخفاض معدلات الالتحاق بمرحلة رياض الطفل.

المجموعة الثانية: تشمل هذه المجموعة التحديات الأقل من حيث الأولوية، ولكن هذا لا يعني تجاهلها؛ فكافة التحديات المذكورة ذات أهمية، وتشمل هذه المجموعة التحديات التالية:

- ضعف التمويل وقلة مصادره؛ حيث يعتمد التعليم قبل الجامعي بشكل كبير على المخصصات من الموازنة العامة للدولة، والتي لا تكفي للوفاء بجميع متطلبات تطوير التعليم، وبالأخص في ظل ما ينص عليه الدستور من مجانية التعليم. وعلى الرغم من تخصيص 4% من الناتج القومي الإجمالي في الدستور كحد أدنى، بلغت النسبة الحقيقية 3% فقط في عام 2014. كما يعاني هيكل تمويل التعليم من اختلال؛ حيث تمثل الأجور 89% من إجمالي موازنة التعليم، بينما تبلغ نسبة ما يتم تخصيصه للاستثمارات والسلع والخدمات والمصروفات الأخرى 11% فقط.

وتؤكد مراجعة الوضع الراهن للتعليم في مصر قصورًا كمياً ونوعياً، يتمثل عمومًا في تدني معدلات القيد خاصة في المراحل التأسيسية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الكثافة وتمايزه بين الحضر والريف، وأثارها السلبية على نوعية المخرجات التعليمية، وهو ما يجعل من الاهتمام بالتعليم العام والبحث في سبل تطويره، لاسيما ضرورة توفير المقومات المادية والبشرية والتنظيمية، والمؤسسية المرتبطة به أولوية ملحة لصانعي السياسات ومتخذي القرار؛ لضمان تجويد مخرجات وضمان بناء نوعي لرأس المال البشري، الذي يعتبر الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة ضمن رؤية مصر 2030 (عبد مولا، محمد 2017، 38). فضلاً عن أن طريقة تمويل التعليم الحالية في مصر القائمة على المجانية - المدعومة من موازنة الدولة- لا تحقق الكفاية والكفاءة ولا العدالة (عبد العزيز، 217، 333).

- اعتماد النظام الحالي للجودة على جودة العمليات وقلة التركيز على جودة المخرجات النهائية، مثل كثافة الفصول، ونسبة عدد المدرسين للطلاب، وضعف التركيز على جودة المخرجات على مستوى الطالب، مثل معدلات النجاح والرسوب.

○ ضعف الكفاءة المهنية لبعض المعلمين: حيث تعاني المنظومة التعليمية من نقص عدد المعلمين ذوي الكفاءة العالية على المستوى العلمي والتربوي؛ مما ينتج عنه ظاهرة الدروس الخصوصية.

وتقدم الأكاديمية المهنية للمعلمين برامج تدريبية مدفوعة الأجر، وهي برنامج إعداد المعلم المساعد للتسكين على الكادر المهني للمعلمين، وبرنامج إعداد مديري ووكلاء الإدارات التعليمية ومديري ووكلاء المدارس، وكلك برنامج إعداد الموجهين الفنيين، ويحصل المتدرب على شهادة تفيد باجتيازه لتلك البرامج، أما عن برامج الترقى على الكادر المهني للمعلمين - والتي تتم في فترات زمنية موحدة على مستوى الجمهورية - فهي مجانية، ولا يحصل المتدرب على شهادة اجتياز، وإنما تقوم وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بإصدار قرار يشتمل على أسماء جميع العاملين الذين اجتازوا المرحلة التدريبية (هاشم، 2017، 223).

○ إغفال إضافة أشكال دعم تحتاجها بعض الأسر في المناطق المهمشة والفقيرة لتوفير تكاليف المدرسة، مثل: زي المدرسة. كما تحتاج بعض الأسر إلى حوافز وتعويزات عن الدخل المولد من الأطفال العاملين.

○ ضعف قدرة المدارس على الحفاظ على الطلاب؛ حيث يؤدي عدم توفير بيئة جاذبة للطلاب في معظم المدارس، وقلة الأنشطة الطلابية، وكثافة الفصول، وعدم توفر المعلمين الكفاء، وقلة التركيز على الأنشطة الفنية والرياضية في التعليم إلى التقليل من قدرة المدارس على الحفاظ على الطلاب، وزيادة معدلات الغياب، وإلى التسرب من التعليم في بعض المناطق.

○ تدهور البنية التحتية لمعظم المدارس؛ حيث تعاني الكثير من المدارس من بنية أساسية ضعيفة تشمل المبنى المدرسي والفصول والملاعب؛ مما يعيق توفير بيئة داعمة للطلاب، ويؤخر دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية. ويزداد التحدي بالنسبة للمدارس في الريف المصري بشكل عام، وفي القرى الأكثر فقراً على وجه الخصوص.

وهناك الكثير من المؤشرات التي تؤكد عدم قدرة النظام التعليمي والمدرسة الثانوية في تحقيق أهدافها، وجعل من المدرسة بيئة طاردة للطلاب، ومن هذه المؤشرات ما يخص السياسة العامة للدولة في العقد الأخير من القرن الماضي، وامتدت آثاره للوقت الراهن، خاصة في النواحي الاقتصادية وانعكاسه على السياسة التعليمية عموماً، والممارسات داخل المدارس بشكل خاص وعلى المجتمع ككل، والذي نلمسه على أرض الواقع (البيلي، 2016، 247).

○ قلة عدد المراكز لاكتساب ورعاية الموهوبين؛ حيث تحتاج هذه المراكز إلى الموارد المالية والبشرية الكفاء، وإعادة هيكلة نظم اكتشاف الموهوبين.

○ الاحتياج إلى تغيير جذري في عملية تخريج وإعداد المعلمين؛ حيث يعتبر تطوير كلية التربية ومراكز إعداد المعلمين الخطوة الأولى في عملية إعداد المعلم؛ مما يحتاج إلى تغيير جذري في المناهج ونظم التقييم، ودمج علم النفس في المناهج لتخريج معلم تربوي قادر على تعظيم القيمة المضافة من التعليم للطلاب.

- نقص التطبيقات والنشاطات الخاصة باستخدام اللغة: حيث إن تعلم اللغة يفتح آفاقاً كثيرة للتعلم. ويعاني خريجو التعليم الأساسي في مصر من ضعف اللغة، سواء في اللغة العربية كلغة أولى أو في اللغة الأجنبية كلغة ثانية. وعلى الرغم من وجودهما كمواد في المناهج التعليمية، إلا أن انخفاض فرص تطبيق اللغة سواء من خلال نشاطات، أو واجبات خارج الفصل يعيق من التمكن منها.
- عدم تحديد موعد ملزم للاعتماد في فترة محددة: حيث لا ينص الإطار التشريعي على اعتماد المدارس من قبل هيئة ضمان واعتماد الجودة، مما لا يشجع المدارس على التقدم للاعتماد.

وبعد عدم الربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من أكبر مساوئ التعليم في مصر، فضلاً عن كون المواهب المؤهلة لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل؛ مما أدى إلى صعوبة إيجاد فرص عمل لخريجي الجامعات وطلاب المدارس المهنية، ويؤدي الإهدار الضخم بموارد التعليم لسخط كبير من مختلف طوائف المجتمع. وتشير الإحصاءات طبقاً للكتاب الإحصائي 2019 السنوي أن نسبة البطالة في مصر تصل إلى 8% (لينغ تاو، 2018، 80).

ويرتبط سوق العمل ارتباطاً وثيقاً بالنظام التعليمي؛ نظراً للتغيرات الديناميكية في سوق العمل، التي ساعدت عليها الثورة العلمية والتكنولوجية والانفجار المعرفي، فإن النظام التعليمي يجب أن يصبح أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في سوق العمل من خلال المحاور الآتية (رضا، 2015، 65):

- تصميم مناهج جديدة وفقاً لاحتياجات سوق العمل.
- الاعتماد على التعليم الحرفي والمهني؛ لزيادة إنتاجية قطاعي الخدمات والصناعة.
- ترسيخ المهارات التي تساعد الخريجين على التعامل والاندماج مع القطاع الخاص، وتنمية قدرتهم على تعزيز قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الحرفي والمهني إلى ثلث إجمالي عدد الطلاب.
- التوسع في توفير فرص التعليم التكميلي.
- الأمية الرقمية لمعظم المعلمين والتي تمثل أهم العوائق لدمج التكنولوجيا في العملية التعليمية بشكل فعال، بالإضافة إلى قلة تزويدهم بسبل المعرفة المطلوبة لتيسير العملية التعليمية وزيادة تنافسيتها.

وبعد التعليم الرقمي أحد أهم الحلول في الوقت الراهن لمواجهة الأزمات التي تعوق ذهاب الطلاب للمدارس والجامعات، وقد استفادت الصين من أزمة وباء كورونا المستجد COVID-19 وأطلقت أكبر عملية تعليم رقمية عرفتها البشرية حتى الآن، حيث جمعت أكثر من 200 مليون تلميذ، بإمكانهم متابعة دروسهم من منازلهم، كما تم من خلالها عقد دورات تدريبية للمتعلمين (الأبطح، 2020).

وفي هذا الإطار ولتحقيق رؤية مصر 2030، تم إطلاق القمر الصناعي المصري للاتصالات "طيبة 1" والذي يمثل طفرة نوعية في مجال الاتصالات، ويعد كذلك حجر الزاوية لدعم المشروعات التنموية العديدة التي تبناها مصر اليوم؛ لتحقيقها أهداف استراتيجية 2030 للتنمية المستدامة.

- نقص قواعد البيانات التفصيلية وأثرها في دعم اتخاذ القرار؛ حيث لا يوجد نظام فعال ومتكامل لجمع البيانات، من شأنه تحديد البيانات المطلوبة والقيام بجمعها من الجهات المختلفة في قطاع التعليم، مما يصعب الوصول إلى بعض فئات المجتمع.
- المجموعة الثالثة: تتصف هذه المجموعة بالقدرة على التغلب عليها، ولكنها ذات تأثير نسبي محدود، وتشمل:
 - ضعف فاعلية وكفاءة التدريب الحالي؛ حيث يوجد نقص في التدريبات الشاملة والمخططة المتاحة للمعلمين، ويرجع ذلك لعدم وجود خطة سنوية للتدريب على المستويات المختلفة والتخصصات المختلفة.
 - تقلص دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في العملية التعليمية؛ لذا يعتمد التعليم قبل الجامعي على وزارة التربية والتعليم بشكل أساسي، حيث تقوم الوزارة بعملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة، مما أدى إلى تقلص دور المجتمع المدني والخاص في العملية التعليمية من بناء مدارس وتزويدها بالموارد اللازمة، وبالتالي زيادة العبء على الوزارة.
 - ضعف نظم التقويم والمتابعة والحوافز وغياب نظام مؤسسي متكامل للمتابعة والتقييم قائم على النتائج، بالرغم من أن هناك العديد من الإدارات التي تتولى عمليات المتابعة والتقييم، لكنها تعاني من غياب التنسيق والتكامل بينها؛ نتيجة لضعف الهيكل التنظيمي الذي يحدد الواجبات والمسئوليات عبر المستويات الإدارية المختلفة. كما أن نظم التقييم الحالية لا ترتبط بالحوافز، مما يثني المعلمين والإداريين عن مواكبة التطور.
 - قلة عدد الفصول وضعف كفاءة توزيعها، وتجدر الإشارة إلى أنه من أسباب زيادة كثافة الطلاب في الفصل عدم توافر عدد كاف من الفصول؛ حيث تصل كثافة الطلاب في المتوسط إلى (42) طالبًا في الفصل. هذا بالإضافة إلى سوء توزيع الطلاب في الفصول بين المحافظات؛ حيث قد تصل الكثافة إلى أكثر من (55) طالبًا/فصل في بعض المحافظات مقابل (15) طالبًا/الفصل في محافظات أخرى.
- وللتغلب على هذه التحديات ينبغي القيام بعدة أمور منها على سبيل المثال لا الحصر: وضع خطة تدريبية سنوية لكافة المعلمين من جميع التخصصات، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص على تمويل التعليم قبل الجامعي؛ مما يخفف العبء على كاهل الدولة، كما ينبغي أيضًا ربط نظم تقويم المعلمين بالحوافز مما يشجع المعلمين على التفاني في أداء عملهم.
- ومن خلال الدراسة التحليلية النقدية لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 وخاصة المحور السابع والخاص بالتعليم والتدريب تم إبراز الملامح النقدية من خلال الوقوف على نقاط القوة ونقاط الضعف في الاستراتيجية ويمكن توضيحها فيما يلي:

أولاً: نقاط القوة

تتمثل نقاط القوة المستنبطة من الاستراتيجية فيما يلي:

- اهتمام الرؤية بالتحديث الشامل للمناهج وأداء المعلمين وتحسين البيئة المدرسية للتحفيز على التطوير والإبداع.
- تأكيد الرؤية على أهمية العنصر البشري والنظر للإنسان على أنه أساس التنمية والفاعل الحقيقي في هذه العملية.
- تأكيد الرؤية على ضمان التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير المتطلبات اللازمة لتعليمهم.
- تأكيد الرؤية على التعليم المستمر مدى الحياة وضرورة توفير آليات تحقيقه.
- تأكيد الرؤية على مبادئ أساسية تتسق مع دستور مصر 2014 تتمثل في الحصول على تعليم ذو مواصفات محددة.
- تركيز الرؤية على عوائد التعليم وتلبية احتياجات سوق العمل.
- تأكيد الرؤية على برنامج تنمية الكفاءة المهنية والمهارات الفنية للمعلمين.
- تأكيد الرؤية على برنامج تطبيق نظام الإصلاح الشامل للمناهج التعليمية.
- تأكيد الرؤية على برنامج دمج ذوي الإعاقة البسيطة في المدارس.
- تأكيد الرؤية على برنامج دعم المتفوقين والموهوبين.
- تأكيد الرؤية على برنامج نظام التقييم الدوري لمستوى الطالب استناداً إلى المعايير العالمية.
- تأكيد الرؤية على نظم الحوكمة وتفعيل دورها في عملية التخطيط والمتابعة والتنفيذ.
- تأكيد الرؤية على تبني استراتيجية للاستثمار في التعليم، واستحداث مصادر جديدة للتمويل.
- تأكيد الرؤية على منظومة التقييم والتقويم الشامل معرفياً، ومهارياً، ووجدانياً دون التركيز على التقويم التحصيلي فقط.

ثانياً: نقاط الضعف

تتمثل نقاط الضعف المستنبطة من الاستراتيجية فيما يلي:

- لم تتضمن الرؤية تشكيل لجنة أو مجلس وطني يكون مسئولاً عن متابعة تنفيذ أهداف الاستراتيجية.
- لم يتم الإشارة إلى الموازنة اللازمة لتغطية نفقات الاستراتيجية، ولم يتم تحديد مصادر التمويل بشكل واضح.
- تكرار الهدف الخاص بتوفير بنية أساسية بالمدارس لإتاحة فرص تعليمية متكافئة، وقد تم تكراره في الأهداف الفرعية الخاصة بالهدف الاستراتيجي الثاني للتعليم العام، وكان من الأفضل وجوده في الهدف الثاني؛ لارتباطه بالإتاحة دون تمييز.
- بعض الأهداف غير واقعية في تحقيقها ومنها إتاحة التعليم للجميع دون تمييز.
- بعض الأهداف غير قابلة للقياس ومنها تحجيم ظاهرة التسرب في مراحل التعليم المختلفة.
- أهداف الاستراتيجية غير محددة زمنياً أي أنها غير مرتبطة بفترة زمنية محددة للإنجاز.

- قلة الموارد التي يمكنها أن تساهم بشكل جدي وفعلي في تحقيق أهداف الاستراتيجية.
- عدم إثبات توافق جميع أطراف وأطراف المجتمع المدني والسياسي والتمثيلي الرسمي على أهداف الاستراتيجية.

ويعاني التعليم الثانوي الأزهرى العديد من المشكلات التي تحول دون تحقيق أهدافه ومن أهم هذه المشكلات: ثبات أهداف التعليم الثانوي الأزهرى حيث لم يحدث بها أي تغيير أو تعديل بعد صدور القانون (164) لسنة 1998م (المجالس القومية المتخصصة، 2004، 208). واعتماد نظام الالتحاق الحالي بالتعليم الثانوي الأزهرى على نجاح الطالب في الشهادة الإعدادية الأزهرية فقط، دون التقيد بحد أدنى للقبول (الطويل، 2009، 13)، وزيادة عدد المقررات المتضمنة في خطة الدراسة مما يشكل عبئاً على الطلاب والطالبات، وعدم كفاية الأنشطة الصفية واللاصفية في المعاهد الثانوية الأزهرية (نصر، 2013، 52)، وضعف تفعيل مبدأ اللامركزية في صنع واتخاذ القرار في المستويات المختلفة (عبد الرحيم، 2020، 119)، وندرة البرامج التدريبية التي تحتوي على التقنيات الحديثة، مثل: الحاسب الآلي، وضعف جاهزية مكتبة المعهد بالكتب والمراجع الحديثة المتعلقة بالتعليم والإدارة المدرسية، وقلة اقتناع شيوخ المعاهد بأهمية التنمية المهنية (عبد العزيز، 2017، 177). ومن خلال ما سبق اتضح نقاط القوة ونقاط الضعف في الاستراتيجية وكذلك المشكلات التي يعاني منها التعليم الثانوي الأزهرى، يقوم الباحث فيما يلي بوضع بعض التوصيات والمقترحات التي قد تساهم في تطوير التعليم الثانوي الأزهرى.

ثالثاً: التوصيات والمقترحات لتطوير التعليم الثانوي الأزهرى

يعد التعليم الثانوي الأزهرى من أهم مراحل التعليم قبل الجامعي نظراً لما تمتلكه هذه المرحلة من أهمية كبيرة في تشكيل شخصية الطلاب المستقبلية التي تؤثر في بناء المجتمع، كما أنها قد تسمح للحاصلين عليها من مواصلة التعليم في الجامعة أو الالتحاق بسوق العمل، مما يستلزم الاهتمام بهذه المرحلة التعليمية ووضع الاستراتيجيات التي تعمل على تطويره مما ينعكس بشكل إيجابي على الطلاب فيكتسبون المهارات والمعارف التي تؤهلهم للمنافسة في مجتمع المعلومات. ويقدم الباحث بعض التوصيات والمقترحات التي قد تساهم في تطوير التعليم الثانوي الأزهرى، ومنها:

- توجيه النظر لأهمية التعليم لتحقيق التنمية المستدامة.
- استحداث مقررات جديدة تتواءم مع متطلبات سوق العمل.
- تحديد مقرر بعنوان " التنمية المستدامة" يدرس لطلاب المرحلة الثانوية الأزهرية.
- تطوير المناهج بما يتيح للطلاب فرص كافية للابتكار والإبداع والتفكير الناقد.
- توفير فرص التنمية المهنية المستدامة للمعلمين.
- الاهتمام بالصحة النفسية والإرشاد النفسي للطلاب.
- تزويد الطلاب الموهوبين بتعليم عال في جودته النوعية.
- وضع سياسات لتخصيص تمويل منفصل عن موازنة التعليم للدمج كجزء من الميزانية لضمان استدامة جودة عمليات الدمج بالمعاهد.

-
- وضع برامج تبادل ومنح دراسية للموهوبين في مدارس دولية في مصر وبالخارج مع توفير التمويل اللازم لتكلفة تلك البرامج.
 - اعتماد شيوخ المعاهد مبدأ تفويض السلطة تحقيقاً لمبدأ اللامركزية وتدعيماً لأسلوب القيادة الديمقراطية.
 - تأكيد جودة رفع كفاءة الموجه الفني وتطبيق الآليات اللازمة للتنفيذ.
 - توفير مصادر التمويل اللازمة لتطوير البنية التحتية للمعاهد الثانوية الأزهرية.
 - تزويد المدارس بالتكنولوجيا الحديثة لتحسين الأداء التعليمي.
 - تطبيق نظام التقويم الدوري لمستوى الطلاب استناداً للمعايير العالمية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الأبطح، سوسن (1441هـ - 2020م). التعليم الأخطبوطي . مقالة منشورة في صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ الجمعة 11 رجب 1441هـ
- ابن منظور(د.ت). لسان العرب ، المجلد الثاني، درار بيروت.
- الأمم المتحدة (2015). " تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام 2030".
- بدوي، أحمد زكي (1993). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان.
- البيلي، سهير حسين (2016). تصور مقترح لتطوير البيئة المدرسية في التعليم الثانوي العام في مصر. المؤتمر الدولي الأول: توجهات استراتيجية في التعليم – تحديات المستقبل، جامعة عين شمس – كلية التربية، (3)، 280-201
- البيلي، سهير حسين (2016). تصور مقترح لتطوير البيئة المدرسية في التعليم الثانوي العام في مصر. المؤتمر الدولي الأول: توجهات استراتيجية في التعليم – تحديات المستقبل، جامعة عين شمس، كلية التربية، 248-247 .
- جمعة، محمد حسن أحمد (2013). رؤية مقترحة لتوظيف المنهج التنموي الإسلامي لدعم أسس التنمية المستدامة داخل مؤسسات إعداد المعلم بمصر، المؤتمر العلمي الأول، رؤية استشرافية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، (2)، 861-789.
- جمهورية مصر العربية: الكتاب الإحصائي السنوي، الإنفاق العام للدولة على التعليم طبقاً للموازنة العامة للدولة)، 202/ /19-2019/18.
- جمهورية مصر العربية: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر 2030.
- حافظ، محمد صبري؛ البحيري، السيد السيد (2007). اتجاهات معاصرة في إدارة المؤسسات التعليمية، عالم الكتب، القاهرة.
- حامد، عبد الحميد العيسوي (2018). استراتيجية مقترحة لمدارس الموهوبين رياضياً في ضوء رؤية مصر 2030(رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الإسكندرية.
- الحري، هيفاء أحمد(2019). تطوير مراكز مصادر التعلم في ضوء رؤية المملكة 2030. المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم، مجلة العلوم التربوية والنفسية، 3 (13)، 59-40
- دستور جمهورية مصر العربية المعدل (2014). الباب الثاني: المقومات الأساسية للمجتمع، الفصل الأول: المقومات الاجتماعية، المادة (19).
- رضا، مصطفى تمام الدين (2015). نحو وضع رؤية للنظرة المستقبلية لمصر حتى عام 2030 والاستفادة من أخطاء الماضي. مجلة المدير العربي، (209)، 66-59.

- رمضان، عصام جابر (2004). الأثار التربوية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على خفض السلم التعليمي بالمرحلة الثانوية الأزهرية " دراسة ميدانية" (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر.
- السيد، شرين أبو العز (2013). تصور مقترح لتطوير التعليم الثانوي الأزهرى في ضوء بعض تحديات العصر (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر.
- الشايح، صالح بن علي (1436). العوامل المؤثرة على استخدام المعلمين لمراكز مصادر التعلم من وجهة نظرهم، (رسالة ماجستير غير منشورة). المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى.
- شرفاوي، محمد كامل (2014). رؤية تطويرية لبحوث خدمة الجماعة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، (37). 76.
- الطاهر، رشيدة السيد & قطيط ، عدنان محمد (2018). خريطة مقترحة لبحوث السياسات التعليمية في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر 2030. مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة – كلية الدراسات العليا للتربية، 71-82.
- الطويل، عبد العزيز عبد الهادي (2009). إصلاح التعليم الثانوي العام " مدخل لإعادة الهيكلة". المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- الطيب، حسن أبشر (2003). الإدارة العربية بين الأصالة والمعاصرة، مجلة شئون عربية، (115)، 219.
- عابدين، فاطمة الزهراء محمد (2018). تصور مقترح لإعداد واختيار شيوخ المعاهد الأزهرية في ضوء الفكر الإداري المعاصر (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر.
- عبد الجيد، سحر & عمران، أحمد (2010). بناء القاعدة العلمية لمصروروافدها التعليمية في المستقبل: دراسة في مستقبل تعلني الرياضيات والعلوم.. مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط – مركز دراسات المستقبل، 15(15)، 81-159.
- عبد الجيد، سحر & عمران، أحمد (2010). بناء القاعدة العلمية لمصروروافدها التعليمية في المستقبل: دراسة في مستقبل تعلني الرياضيات والعلوم. مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط – مركز دراسات المستقبل، 15(15)، 81-159.
- عبد الحي، أسماء الهاجي (2016). التشريعات الدستورية المصرية في ضوء معايير العدالة الاجتماعية في التعليم " دراسة تحليلية". مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، 4(170)، 599-645
- عبد الحي، أسماء الهادي (2016). التشريعات الدستورية المصرية على ضوء معايير العدالة الاجتماعية في التعليم " دراسة تحليلية". مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، 4(170)، 599-649
- عبد الرحيم، أحمد عبد الفتاح (2020). معوقات تفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم بالمعاهد الأزهرية بمحافظة الأقصر في ضوء الفكر الإداري. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة.
- عبد العزيز، راضي المتولي (2017). بعض مشكلات التنمية المهنية لشيوخ المعاهد الثانوية الأزهرية " دراسة ميدانية " (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر.

- عبد العزيز، سلوى محمد (2017، مايو، 6-8). تمويل التعليم العالي في مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة. المؤتمر الدولي السابع بعنوان " نحو تعليم داعم للتنمية المستدامة في مصر"، المنعقد بمعهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، 295-326.
- العبد اللطيف، عماد بن سيف(2020). تصور مقترح لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030. مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس(AESP)، (119)، 183-204
- عبد مولا، أبو شمالة & محمد، نواف محمود (2017). آفاق تمويل وجودة لتعليم في جمهورية مصر العربية. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، (2)19، 7-43
- عبيد، وليم (2008). الاستراتيجية وأخواتها. مجلة كلية التربية، كلية التربية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، (11)، 1-4.
- فرج، علياء عمر (2012). حق التعليم وكفايات المواطنة في التعليم العام المصري: دراسة لمدرسة حكومية في بيئة فقيرة. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة القاهرة، معهد الدراسات والبحوث التربوية.
- فريجات، حسن عبد الرحمن (2018). دور الإدارة المدرسية في تحقيق العدالة الاجتماعية لطلبة مدارس المرحلة الأساسية الحكومية في محافظة المفرة من وجهة نظر المعلمين. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، (4)26، 481-503
- قطاع المعاهد الأزهرية: وحدة الجودة، إحصاء عددي بالمعاهد الأزهرية المتقدمة للاعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم ونتائجها في الفترة من عام 2009/2010م حتى نهاية عام 2019/2020م.
- لينغ تاو، كونغ (2018). تحليل استراتيجية تطوير التعليم في مصر رؤية 2030. مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، كلية الآداب، (4)78، 63-84
- لينغ تاو، كونغ (2018). تحليل استراتيجية تطوير التعليم في مصر رؤية 2030. مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، كلية الآداب، (4)78، 63-84
- لينغ تاو، كونغ (2018). تحليل استراتيجية تطوير التعليم في مصر رؤية 2030. مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، كلية الآداب، (4)78، 63-84
- لينغ تاو، كونغ (2018). تحليل استراتيجية تطوير التعليم في مصر رؤية 2030. مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، كلية الآداب، (4)78، 63-84
- المجالس القومية المتخصصة: تفعيل دور نظام التشعب الحالي بالمعاهد الثانوية الأزهرية، تقرير الدورة (31)، (2003/2004)، ج.م.ع عن المجالس القومية المتخصصة ، 2004/5/22.
- المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة (26)، 1998 ، 1999م.
- المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة (26)، 1998 ، 1999م.

المواش، إبراهيم محمد (1438). دور المدرسة المعززة للصحة في تنمية السلوك البيئي لدى الطلاب وسبل تفعيله من وجهة نظر المرشدين الصحيين بمدينة الرياض (رسالة ماجستير غير منشورة). المملكة العربية السعودية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية.

المواش، إبراهيم محمد (1438). دور المدرسة المعززة للصحة في تنمية السلوك البيئي لدى الطلاب وسبل تفعيله من وجهة نظر المرشدين الصحيين بمدينة الرياض (رسالة ماجستير غير منشورة). المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية.

نجدي، زينب أحمد (2015). مشكلات التعليم الثانوي الأزهرى للفتيات "دراسة حالة" (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القاهرة.

نصر، محمد على (2013، فبراير، 20-21). رؤية مستقبلية للتعليم قبل الجامعي في مصر. المؤتمر العلمي الدولي الأول بعنوان "رؤية استشرافية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة"، كلية التربية، جامعة المنصورة.

نصر، محمد على أحمد (2013، مايو، 20-21). رؤية مستقبلية للتعليم قبل الجامعي في مصر. المؤتمر العلمي الدولي الأول، بعنوان "رؤية استشرافية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة"، كلية التربية، جامعة المنصورة.

هاشم، إسرائ هاشم (2017، مايو، 6-8). دافعية معلمي المرحلة الابتدائية للتنمية المهنية وعلاقتها بكفاءة منظومة القيادة التربوية كما يدركونها. المؤتمر الدولي السابع بعنوان "نحو تعليم داعم للتنمية المستدامة في مصر"، المنعقد بمعهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية، 223.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (2014). استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 وهبة، محمد مسلم (2005). تصور مقترح لرعاية الطلاب المتفوقين بالتعليم الثانوي الأزهرى في ضوء خبرات بعض الدول (رسالة دكتوراه غير منشورة) جامعة الأزهر.

ثانياً: المراجع العربية مترجمة للغة الإنجليزية

- Al-Abtah, S. (1441 AH - 2020 AD). Octopus Education. An article published in Al-Sharq al-Awsat newspaper, dated Friday, Rajab 11, 1441 AH.
- IbnManzur (D.T). **Lisan Al Arab** (2), Dar Beirut.
- United Nations (2015). **Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development**.
- Badawi, A. Z. (1993). **A Dictionary of Social Sciences Terms**, Library of Lebanon.
- Al-Baili, S. H. (2016). A proposed vision for the development of the school environment in General Secondary Education in Egypt. The First International Conference: Strategic Directions in Education - Future Challenges, Ain Shams University - Faculty of Education, (3), 201-280.



- Al-Baili, S. H. (2016). **A proposed vision for developing the school environment in General Secondary Education in Egypt**. The First International Conference: Strategic Directions in Education - Future Challenges, Ain Shams University, Faculty of Education, 247-248.
- Gomaa, M. H. A.(2013). **A proposed vision for employing the Islamic development approach to support the foundations of sustainable development within teacher preparation institutions in Egypt**, the first scientific conference, a forward-looking vision for the future of education in Egypt and the Arab world based on contemporary societal changes, Journal of the College of Education, Mansoura University, Arab Republic of Egypt, (2), 789 - 861.
- The Arab Republic of Egypt: Statistical Yearbook, State Public Expenditure on Education according to (the State's General Budget), 18/2019-19/202.
- The Arab Republic of Egypt: Ministry of Planning, Follow-up and Administrative Reform. Sustainable Development Strategy: Egypt's Vision 2030.
- Gohar, A. S.& Al-Basel, M. M. F. (2015). **Requirements to support free education for Educational Justice among Egyptians**. A research paper submitted to: The Ninth Scientific Conference entitled: Education and Social Justice, Faculty of Education, Sohag University, from 25-26 April 2015
- .Hafez, M.S. & Al-Buhairi, A. A. (2007). **Contemporary trends in the management of Educational institutions**, the world of books, Cairo.
- Hamid, A. A. (2018). A proposed strategy for the schools of the mathematically based on Egypt's vision 2030 (unpublished Ph.D. thesis). Alexandria University.
- Al-Harbi, H. A. (2019). Developing Learning Resource Centers based on the Kingdom's Vision 2030. Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Education, **Journal of Educational and Psychological Sciences**, 3 (13), 40-59.
- The amended constitution of the Arab Republic of Egypt (2014). Part Two: The Basic Constituents of Society, Chapter One: The Social Constituents, Article (19).
- Reda, M .T. (2015). Towards setting a vision for the future outlook of Egypt until 2030 and benefiting from the mistakes of the past. **The Arab Manager Journal**, (209), 59-66.
- Ramadan, E. J. (2004). The educational, social and economic effects of lowering the educational ladder in Al-Azhar Secondary stage, "A field study" (unpublished master's thesis). Al Azharuniversity.

- El-Sayed, S. A. (2013). A proposed conception for the development of Al-Azhar Secondary Education based on some age challenges (unpublished master's thesis). Al Azharuniversity.
- Al-Shaya, S. A. (1436). Factors affecting teachers' use of learning resource centers from their point of view (unpublished master's thesis). Kingdom of Saudi Arabia, Umm Al-Qura University.
- Sharkawy, M. K. (2014). A developmental vision for community service research within the framework of achieving sustainable development goals. **Journal of Studies in Social Work**, Faculty of Social Work, Helwan University, (37) 76.
- Al-Taweel, A. A.(2009). **Reform of general secondary education "an introduction to restructuring"**. The National Center for Educational Research and Development, Al-Asriyya Library for Publishing and Distribution.
- Al-Tayeb, H. A. (2003). Arab Administration from Authenticity and Modernity, **Arab Affairs Magazine**, (115), 219.
- Abdeen, F. M. (2018). A proposed conception for preparing and selecting the sheikhs of Al-Azhar institutes based on contemporary administrative thought (unpublished master's thesis). Al Azharuniversity.
- Abdel-Gayed, S. &Omran. A. (2010). Building the scientific base for Egypt and its educational tributaries in the future: A study in the future of learning mathematics and science..**Journal of Future Studies**, Assiut University - Center for Future Studies, 15(15), 81-159.
- Abdel Hai, A. A. (2016). Egyptian constitutional legislation based on standards of social justice in education, "An Analytical Study". **Journal of the College of Education**, Al-Azhar University, 4(170), 599-649.
- Abdel Rahim, A. A. (2020). Obstacles to activating community participation in education in Al-Azhar institutes in Luxor Governorate based on administrative thought. Unpublished Master's Thesis, League of Arab States, Arab Organization for Education, Culture and Science, Institute of Arab Research and Studies in Cairo
- .Abdel Aziz, R. A. (2017). Some problems of professional development for the sheikhs of Al-Azhar secondary institutes, "A field study" (unpublished master's thesis). Al Azharuniversity.
- Abdelaziz, S..M. (2017, May, 6-8). **Financing higher education in Egypt to achieve inclusive growth and support sustainable development**. The Seventh International Conference entitled "Towards Supportive Education for Sustainable Development in Egypt", held at the National Planning Institute, Arab Republic of Egypt, 295-326.



-
- Al-Abd al-Latif, I.S.(2020). A proposed vision to achieve competitive advantage in Saudi Universities based on the Kingdom's vision 2030. **Journal of Arab Studies in Education and Psychology (AESP)**, (119), 183-204.
- AbdMawlah, A. & Muhammad, N. M. (2017). Prospects for funding and quality for education in the Arab Republic of Egypt. **Journal of Development and Economic Policies, Arab Planning Institute**, 19(2), 7-43.
- Obaid, W. (2008). Strategy and its Sisters. **Journal of the College of Education**, Faculty of Education in Ismailia, Suez Canal University, (11), 1-4.
- Al-Esawy, I. (2014). **Social justice and development models**, Arab Center for Research and Policy Studies, 3.
- Faraj, A. O. (2012). The right to education and citizenship competencies in Egyptian public education: A study of a government school in a poor environment. (Unpublished doctoral thesis). Cairo University, **Institute of Educational Studies and Research**.
- Freihat, H. A. (2018). The role of school administration in achieving social justice for primary school students in the Mafrq Governorate from the teachers' point of view. **Journal of the Islamic University of Educational and Psychological Studies**, 26(4), 481-503.
- Al-Azhar Institutes Sector: Quality unit, a numerical census in the advanced Al-Azhar institutes for accreditation from the National Authority for Quality Assurance of Education and its results from 2009/2010 until the end of 2019/2020.
- Ling-Tao, K. (2018). Analysis of the Education Development Strategy in Egypt Vision 2030. **Journal of the Faculty of Arts**, Cairo University, Faculty of Arts, 78(4), 63-84.
- Specialized National Councils: Activating the role of the current bifurcation system in Al-Azhar secondary institutes, session report (31), (2003/2004), A.M.A. on the specialized national councils, 05/22/2004.
- Specialized National Councils: Report of the National Council for Education, Scientific Research and Technology, Session (26), 1998, 1999.
- Al-Mawash, I. M. (1438). The role of the health-promoting school in developing students' environmental behavior and ways to activate it from the point of view of health counselors in Riyadh (unpublished master's thesis). Kingdom of Saudi Arabia, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, College of Social Sciences.
- Najdi, Z. A. (2015). Problems of Al-Azhar secondary education for girls " Case Study " (Unpublished Master's Thesis). Cairo University.

- Nasr, M. A. (2013, February 20-21). A future vision for pre-university education in Egypt. The First International Scientific Conference entitled "A Forward-looking Vision for the Future of Education in Egypt and the Arab World based on Contemporary Societal Changes", Faculty of Education, Mansoura University.
- Al-Naqeeb, I. (2016). Equal educational opportunities in early childhood in Egypt "An Analytical Study". The Arab Republic of Egypt, **Journal of Childhood and Education**, 2 (25), (8), 51.
- Al-Hadi, A. & Abdel-Hay, I. (2016). Egyptian Constitutional Legislations based on Social Justice Standards in Education "An Analytical Study". **Journal of the College of Education**, Al-Azhar University, 170(4).
- Hashem, E. H. (2017, May, 6-8). **Motivation of primary school teachers for professional development and its relationship to the efficiency of the educational leadership system as they perceive it**. The Seventh International Conference entitled "Towards Supportive Education for Sustainable Development in Egypt", held at the National Planning Institute, Arab Republic of Egypt, 223.
- Ministry of Planning, Follow-up and Administrative Reform (2014). Sustainable Development Strategy: Egypt Vision 2030.
- Wahba, M. M. (2005). A proposed conception of sponsoring outstanding students in Al-Azhar secondary education based on the experiences of some countries (unpublished doctoral thesis), Al-Azhar University.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Avid L. R. (2010). **Enterprise-wide Strategic Management, Achieving Sustainable Success Through Leadership, Strategies, and value creation**, (2nd edition), Cambridge University Press, UK.
- Carter . V. C. (1973). "**Dictionary of Education** ", New. York.
- Goldfarb, K. p. & Grinberg, J.(2002). Leadership for social justice: Authentic participation in the case of a community center in Caracas, Venezuela. **Journal of School Leadership**.(2),162.
- https://mawdoo3.com/مفهوم_الرؤية/ Thursday 22nd Jan.2019.
- Longman(2000). **Active Study Dictionary** .A .R .E . Ministry of Education.
- Mckeown, R.(2002). **Education for Sustainable Development Toolkit. Center for Geography and Environmental Education** . University of Tennessee.
- Unterhalter, E. (2014). Walking backwards into the future: a comparative perspective on education and a post-2015 framework. Compare: A **Journal of Comparative and International Education**, 44(6), 852–873.